

وثائق ثورة شعب مصر .. (2)



ثورة مصر بين مسارين

المسار الثوري والمسار المضاد له

نماذج مقارنة من عهدي مرسي والسيسي

خلال المدة من 2012 - 2016



وحدة التوثيق والتأريخ

ثورة مصر بين مسارين

المسار الثوري والمسار المضاد له

نماذج مقارنة من عهدي مرسي والسيسي
خلال المدة من 2012 - 2016



الفهرسة أثناء النشر إعداد مؤسسة وعي للبحث والتنمية

مؤسسة وعي للبحث والتنمية

ثورة مصر بين مسارين : المسار الثوري والمسار المضاد له : نماذج مقارنة من عهدي مرسي والسيدي خلال
المدة من 2012 - 2016 / مؤسسة وعي للبحث والتنمية.

55 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على ببلوجرافية (ص. 48 - 53).

ISBN :978-1-9164063-2-2

1. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 2. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 3. مصر - تاريخ -
الانقلاب العسكري 2013. 4. مصر - أحوال سياسية - القرن 21. أ. العنوان.

962.056

العنوان باللغة الإنجليزية

Egypt's Revolution between Two Tracks : The Revolutionary Track and Its
Opposition : Comparative Examples from the Eras of Morsi and El-Sisi (2012-
2016)

الناشر



لندن - المملكة المتحدة

الطبعة الأولى / 2019

جميع الحقوق محفوظة للناشر

البريد الإلكتروني: Info@awrad.co

موقعنا على الإنترنت: www.awrad.co

مقدمة المدير العام

لقد أُنْجِزَتْ هذه الدراسة ومؤسسه "وعي" لا تزال تحت التأسيس وقد سبقت الدراسة استكمال الإجراءات العملية لإنشاء مؤسسة "وعي"، وكان المأمول أن تُنْشَر في وقت إنجازها 2017 ولكنها تأخرت لتُنْشَر في 2018، وهي على كل الأحوال دراسة ذات أهمية عالية في تنوير القارئ العربي بصناعة الحدث، وإلقاء الضوء على دراستين في غاية الأهمية إحداهما برعاية وزارة التنمية الإدارية المصرية قامت بها جامعة القاهرة 2009 من خلال فريق علمي بإشراف الدكتور: أحمد زايد عميد آداب القاهرة، وتنبأت باحتمال اندلاع ثورة خلال ثلاث سنوات، وقد سبقت هذه الدراسة الثورة المصرية بعام، والدراسة الأخرى عام 2011 بعد وقوع الثورة بعدة شهور للدكتور: عادل عبدالعزيز أحمد وهو أستاذ متخصص في الاقتصاد الكلي، ومستشار بالمجلس الأوروبي، وتوقع للثورة مسارين: أحدهما تشاؤمي بوقوع انقلاب، وتدخل الجيش، والثاني تفاؤلي بنجاح عملية ديمقراطية الحياة السياسية في مصر على الطريقة التركية، وقد رجحت دراسته المسار التشاؤمي، ووقوع انقلاب عسكري لأسباب داخلية وخارجية.

وتأتي الدراسة الحالية لعمل مقارنة تتبعية لعملية صراع المسارين؛ المسار الثوري، من خلال حكومة مرسى، والمسار المضاد له من خلال حكومة السيسي، بما تمثلهما من مظاهر عملية لمخرجات كل مسار.



شكل (1): الرئيس محمد مرسي من ميدان التحرير يخطب في جموع المصريين ويؤدي اليمين الدستورية كأول رئيس مدني منتخب (29 يونيو 2012)



شكل (2): وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي يتلو بيان الانقلاب العسكري (3 يوليو 2013)

تقديم

تُعَدُّ ثورة 25 يناير 2011م نقطة تحول فارقة في تاريخ مصر المعاصر، وما زالت نيران هذه الثورة العظيمة تَسْتَعْرِجُ الرماد تارة، وفوقه تارة أخرى.

ونقف في هذه القراءة المختصرة على رصد المسارين اللذين يتجاذبان الثورة منذ انطلاقها: المسار الثوري، والمسار المضاد له، أو قل: الثورة ومسار القوى المعادية لها داخليا وخارجيا أو ما يُعرَفُ بالثورة المضادة (مُتَمَثِّلَةٌ فيما يسمى بـ "الدولة العميقة" ومظاهرها الطائفية على سطح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل المجلس العسكري، وأجهزة الدولة القمعية، ونظام مبارك، وشبكات الفساد المدعومة بأموال القوى الإقليمية الرجعية).

لقد تَلَمَّستِ الثورة الدروب التي أرادت أن تسلكها فوجدتها دروباً وعرة شاقة، فهي إمّا دروب من الدماء والأشلاء والتخريب، وإمّا دروب من المراوغة والخداع والمكر السياسي، وحاولت تجنب دروب المسار الدموي بكل الوسائل، وظلت تكابد دروب المراوغة والخدعة، فكلما تلمست الثورة طريقاً وجدت القوى المعادية قد نصبت عليه مجموعة من الكمائن والفخاخ تمثّلت في الفتنة الطائفية، أو نشر الشائعات، أو اصطناع ثوار موالين، أو ثورة معلّبة يرفعون - دائماً من خلالها - سقف المطالب، ويشوهون الثورة الحقيقية، هذا فضلاً عن التحريض الإقليمي، أو التحريض الدولي مثلما حدث أمام سفارة المملكة العربية السعودية بالقاهرة؛ بسبب القبض على المحامي المصري: أحمد الجيزاوي بالمملكة، وتضمّنت الاحتجاجات ألفاظاً وعبارات مسيئة للمملكة كدولة، وللعاهل السعودي - حينئذ - الملك عبد الله بن عبد العزيز، فبينما سلكت الثورة طريق الإصلاح والمصالحة والديمقراطية جاء أعداؤها (مما كان يطلق عليه الطرف الثالث قبل الانقلاب)، بالمذابح الهادفة؛ للترويع والصدمة كما حدث للقوى الثورية الشبانية في (محمد محمود) (جريدة الشعب، 2017)²، وشباب كرة القدم (بداية من قتل مشجعي النادي الأهلي في استاد بورسعيد وما تلاها)³ ومذابح الاحتجاجات المطلبية (مذبحة ماسيرو⁴ وفي بعض المحافظات وفي تفجير بعض الكنائس)، وما تلا ذلك وما سبقه من

1 جانب من الاعتصام أمام السفارة السعودية بالقاهرة (يوتيوب، 2012)

2 مذبحة شهيرة وقعت في شارع محمد محمود القريب من ميدان التحرير بمدينة القاهرة حيث بدأت الأحداث في 9 نوفمبر 2011 (عهد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي) باحتجاج سلمي على فضّ خيمة مصابي الثورة بميدان التحرير باستخدام القوة المفرطة من جانب الأجهزة الأمنية والعسكرية ثم تطورت إلى كر وفر بين المتظاهرين السلميين والقوات، وأسفرت عن سقوط عشرات الشهداء من المتظاهرين ومئات الجرحى والمعاقين ومئات المعتقلين، وقُدِّرَتْ جهات حقوقية أعداد الضحايا ما بين 70 شهيداً إلى 100 شهيد.

3 وقعت مذبحة مروعة لمشجعي النادي الأهلي في استاد بورسعيد مساء الأربعاء 1 فبراير 2012 (الذكرى الأولى لموقعة الجمل) في عهد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي عقب مباراة كرة قدم بين الناديين: المصري والأهلي، وراح ضحيتها 72 شهيداً ومئات المصابين بحسب ما أعلنته مديرية الشؤون الصحية في بورسعيد وهي أكبر كارثة في تاريخ الرياضة المصرية والعالمية.

4 وقعت هذه المذبحة عند مبنى الإذاعة والتلفزيون المعروف باسم "ماسيرو" ضمن فعاليات "يوم الغضب القبطي" الذي تزامن مع أحداث طائفية مفتعلة في قرية المريناب بمحافظة أسوان، وصدرت تصريحات من المحافظ اعتُبرت مسيئة للأقباط، فخرجت مظاهرة من منطقة شبرا متوجهة نحو "ماسيرو"، وشارك فيها المسيحيون وعدد غير قليل من المسلمين المتضامنين معهم؛ حيث وقعت المذبحة التي أسفرت عن استشهاد ما بين 24 إلى 35 أغلبهم من الأقباط.

أحداث جسام نزت فيها دماء المصريين بغزارة دوغما تحقيق أو عدالة أو حتى إدانة دولية قوية (عند وزارة الدفاع والحرس ورابعة والنهضة ورمسيس وفي المحافظات وبعض المساجد.. وليس هنا مجال لتفصيل ذلك).

ولما سلكت الثورة طريق الانتخاب، وتحكيم الشعب كمسار ديمقراطي طبيعي اتخذ المجلس العسكري - وهو من أهم القوى المعادية لثورة الشعب - الانتخابات ذاتها وسيلة للانقسام الثوري والاستقطاب الاجتماعي مثلما حدث في التعديلات الدستورية المتتالية التي طرحها المجلس العسكري منذ تنحي مبارك في 11 فبراير 2011⁵، وكانت الانتخابات المتلاحقة المتكررة التي يتم الانقلاب على نتائجها باستمرار من المحكمة الدستورية التي تحولت إلى أداة من أدوات السلطة التنفيذية المعادية للثورة، أو بإصدار إعلانات دستورية من قبل المجلس العسكري، فكل هذه الإجراءات صارت وسيلة من وسائل إرهاب عامة الشعب بآليات الديمقراطية وشكلها دون أن ينجوا أيًا من ثمارها، وجعلها عبئاً تُحَدُّ العامة -المنتظرة للتغيير-، والنخبة التكنوقراط -الراغبة في الإنجاز- التخلص منه بأي طريق ولو كان نبذ الديمقراطية!

وبعد الاستفتاء على الدستور تم تعديله بإعلانات دستورية متلاحقة من المجلس العسكري حتى قُرِعَ الاستفتاء من مضمونه السياسي، وجرى الالتفاف على صوت الشعب، وتزهيده في آليات الديمقراطية، وبعد انتخاب مجلس الشعب أوعز المجلس العسكري للمحكمة الدستورية بحلّ عَشِيَةِ انتخاب الرئيس مرسى؛ لحرمانه من أي ظهور شعبي أو دستوري بل أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً يجعل السلطة التشريعية في يده، ويكبل سلطة الرئيس، وأطلق عليه "الإعلان المكمّل" وسماه الشباب "الإعلان المكبل"، واستمرت هذه المأساة تتدحرج على رؤوس الثوار والشعب، حتى الأجهزة البيروقراطية للدولة فبعد تشكيل لجنة الدستور من قبل مجلسي الشعب والشورى تم تعطيلها عن طريق المحكمة الدستورية، ثم إعادة تشكيلها مرة أخرى، ثم التحفظ عليها.

وبعد الاستفتاء على الدستور وقع الانقلاب الكبير في الثالث من يوليو عام 2013 على الدستور وعلى الرئيس وعلى إرادة الشعب، وعادت الأوضاع إلى ما قبل الثورة بل وازدادت سوءاً؛ حتى يشاق الناس عهد مبارك الذي ثاروا عليه فلا يجدونه؛ وبهذا يتحقق للقوى المعادية لثورة الشعب في 25 يناير ما أرادت من قهر الشعب وإعادة لبيت الطاعة والهوان الذي رسمته القوى المشتركة من عسكر وفساد وقوى إقليمية لها أجندتها الخاصة في مصر، وصارت كل الانتخابات بعد انقلاب 3 يوليو 2013 لا يحصل فيها مرشح العسكر على 85% كما كان في آخر عهد مبارك بل صار يحصل على 97.9%، ونسبة الأصوات الباطلة تتجاوز أي منافس صوري للمرشح العسكري في حين أن اللجان تكون خالية (شكل 3)، ولا تحضر فيها إلا القوات الأمنية والعسكرية وبعض العجائز والراقصات، وقد نقلت ذلك كل أجهزة الإعلام بما فيها أجهزة النظام نفسه وأدواته، ثم تخرج النتيجة الزائفة التي ليس فيها أي اعتبار لعقول المصريين، أو مشاعرهم فضلاً عن كرامتهم الوطنية كما عبر عنها أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بقوله: "الجميع حضر إلا الناهخين"، وعرضته تقارير عدّة (قناة الجزيرة، 2015).

5 كان الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير 2011 بعد يومين من تنحي مبارك، والإعلان الثاني في 30 مارس بناءً على نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، وقد أدخل المجلس العسكري تعديلين على إعلان 30 مارس، أولهما في 25 سبتمبر 2011 لتعديل نسبة الانتخاب الفردي والانتخاب بالقوائم في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وثانيهما في 19 نوفمبر 2011 للسماح للمصريين بالخارج بالتصويت في الانتخابات تحت إشراف السفراء والقناصل بدلاً من القضاة.

(ويكيبيديا، 2011)



شكل (3): غياب الناخبين في ثالث أيام الانتخابات الرئاسية بالجمالية (مسقط رأس السيسي) - المصدر: المصري اليوم

وقل هذا وأكثر منه في حرية الإعلام التي كانت مطلباً أساسياً من مطالب الثورة، ونافذة من نوافذ إحداث الوعي والمعرفة، حيث تحول الإعلام إلى أداة من أدوات القوى المعادية للثورة، وانقلبت القنوات الفضائية إلى ساحات من حديث المصاطب، والافتراء، والتجهيل، واستباحة القيم والأعراف وخصوصيات الأشخاص، والتعرض بكل ما هو ضار أو غير مهني لحصون المجتمع المصري وعناصر قوته بما فيها الدين، والوحدة الوطنية، والأمن القومي وسط تخاذل من أجهزة الدولة، وذهور ودهشة وخيبة أمل في العاملين الأولين للانقلاب، ثم اتخذت شكل سخط متزايد من الشعب فيما تلا ذلك.

ولم يسلم القضاء الذي ظل موصوفاً بالشموخ والاستقلال والنزاهة في مخيلة المصريين منذ انتخابات 2005 م عندما تصدى جمع من القضاة (القضاة الذين عرفوا بقضاة الاستقلال) (شكل 4) للتزوير والإفساد الذي اتسمت به المرحلة الثانية من الانتخابات، وتعرض بعضهم للضرب والسحل، مثلهم في ذلك مثل كل مصري يتصدى للفساد، وقد رفع ذلك أسهم المؤسسة القضائية كلها، وظن المصريون أن القضاء ملائماً تحتّم به ثورة الشباب في 25 يناير من غول السلطة التنفيذية كما يجتمعي به كل المستضعفين من المصريين؛ لكن القوى المعادية للثورة كانت قد اخترقت هذا الحصن وسيسته بإجراءات ممنهجة من خلال استقطاب شخصيات عامة وقضائية معادية للثورة، والتمكين لها خلال فترة المجلس العسكري، وسرعان ما انتشرت عدواها في مفاصله؛ حتى صار القضاء أداة من أدوات القمع، ووسيلة من وسائل إهدار الحقوق، وتضييع العدالة في كثير من أحكامه، ومن بقي منهم مستقلاً جرى إقصاؤه، أو فصله وسجنه، أما جمهور القضاة

فجرت مقايضتهم بالرواتب والانتدابات، وَمَنْ بَقِيَ ثَابِتًا عَلَى مَهْنَتِهِ وَعَدْلُهُ جَرَى الْإِلْتِفَافِ عَلَى أَحْكَامِهِ بِإِنْشَاءِ
مَحَاكِمٍ خَاصَّةٍ وَعَسْكَرِيَّةٍ وَمُسْتَعْجَلَةٍ صَنَعَتْهَا السُّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ، أَوْ اخْتَارَتْ قَضَاتَهَا مِنْ أَذْرَعِهَا الْأَمْنِيَّةِ
وَالْعَسْكَرِيَّةِ أَوْ حَتَّى الْفَاسِدَةِ.



شكل (4): اعتصام القضاة عام 2006 أمام دار القضاء العالي بالقاهرة احتجاجاً على ملاحقة بعض زملائهم
التأديبية إثر انتقادهم لنظام مبارك

أما الجيش والشرطة فنالهما من التجريف والتسطيح ما لم ينل أي مؤسسة أخرى؛ وذلك لتصبح كلتا
المؤسستين أداة عمياء في البطش والتنكيل لا ترى إلا حماية المفسدين، والمجرمين، والقتلة، وكل من يعارض
ذلك أو لا يتحمس للمنهج القمعي تجرى عملية سحق سريعة له ولأسرته بعد أن تتم عملية تشويه كبيرة
له.

ولا يعني ذلك أن كل هذه المؤسسات قد خلت من المخلصين والوطنيين والشرفاء ولكن ما جرى هو أنه عند
انقضاء القوى المضادة للثورة في انقلاب 3 يوليو 2013 عمدت إلى ترفيع بعض عتاة المفسدين في دولة مبارك
على مقود القيادة، وتهميش المصلحين، وأصحاب الخبرة والكفاءة؛ حتى اضطربت أحوال السلطة نفسها،
فضلاً عن أحوال المجتمع والدولة المصرية على كافة المستويات.

وقد يتعجب الناس من عبارات صادمة للقائمين على أمر الانقلاب فالسياسي - وهو رأس الانقلاب على الثورة
والمسار الديمقراطي - يصف مصر بأنها شبه دولة؛ حيث يقول في خطاب له في واحة الفرافرة (مايو 2016):
"طلوا على بلدكو.. صحيح دي أشباه دولة مش دولة حقيقية" (مصر لايف، 2016)، وهي محاولة لتكريس
التحلل من التزامات الدولة، وعظم مسؤولياتها التي كان من الواجب عليهم الاضطلاع بها، وتبرير حالة

الاضطراب الاجتماعي، والتفكك السياسي والانهيار الاقتصادي فما دامت مصر شبه دولة فليس من حق الشعب رفع المطالب أو حتى الشكوى من المظالم فأنتم في أشباه دولة.

ولبناء هذه الدراسة بناءً منهجياً تم تقسيمها على النحو التالي:

1. تمهيد يشرح أبعاد الدراسة المقارنة، ومصادرها وضوابطها القياسية المعيارية في مقارنة بين المسارين ومآل كل مسار.

2. عرض مقارن للمسارين من خلال بعض القضايا والأحداث والمواقف.

3. مآلات المسارين من الناحية الموضوعية.

وفيما يأتي سنلقي الضوء على مقتطفات مختصرة لهذه الدراسة.

يتخذ ملخص هذه الدراسة من الخط المنهجي المقارن بين المسارين (مسار الثورة و مسار الانقلاب) اللذين تجاذباً إرادة التغيير الأكبر في تاريخ مصر المعاصر، تلك الإرادة الشعبية التي انطلقت في الخامس والعشرين من يناير 2011م، وما زالت بين مد وجزر، وكبوة وانطلاق، ولكنها لمّا تُحقّق أهدافها بعد، وكان من أسباب هذا المنحى في الدراسة وجود مقاربات علمية مصرية (2009)⁶ وأوربية (2011)⁷ لإرهاصات حالة مخاض في مصر قد تتخذ مساراً ديمقراطياً سلمياً، أو مساراً من العنف والمواجهات التي ستؤثّر على مستقبل مصر خلال العقود الأربعة القادمة.

والمقارنة هنا لا نعني بها طريقة المواجهة الثنائية بين المسارين، بل نطرح الموضوع أو الموقف أو الحدث ونتبعه من خلال ثلاثة عناصر: العنصر الضابط (قبل الثورة)؛ لنقارن على أساسه بين العنصرين الآخرين؛ لكشف الحقيقة بأدوات الوصف التحليلي، والهدف من ذلك هو هدف معرفي حيث يغيب عن قطاع كبير من الجماهير الكثير من الحقائق؛ فمصر تعيش منذ اندلاع الثورة وحتى كتابة هذه الدراسة في غابة من الكذب، والافتراءات، والتدليس، والنفاق التي ترعاها مؤسسات ودول وأجهزة، وتُنقّق عليها الملايين بل المليارات من الدولارات، وتُبرّم على ذمتها المئات من الصفقات والمساومات على حساب كرامة الناس، وإرادتهم وتطلعاتهم المشروعة، وحقوقهم الأساسية في الحياة.

ومما تهدف إليه هذه الدراسة هو إشاعة الوعي والمعرفة بحقائق الصراع بين مساري الثورة والانقلاب بلغة مبنية على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالحالة المصرية قام بها متخصصون في مراكز علمية ودراسات ميدانية وخلاصات للمنظمات الدولية المُعْتَبَرة في الاقتصاد والسياسة وحقوق الإنسان وغيرها.. وهي دراسة محدودة بعدد من النماذج، ومع ذلك فهي نماذج كاشفة تتكامل مع أي جهود أخرى تمثل حلقات متواصلة من الوعي والتنوير، ولم تهدف إلى الإحاطة الشاملة بقدر ما تهدف إلى فتح المجال لدراسات موسّعة.

6 انظر صفحة 6 من هذه الدراسة التي تشير إلى دراسة جامعة القاهرة التي قامت بها لصالح وزارة التنمية الإدارية
7 انظر صفحة 8 و9 من هذه الدراسة التي تشير إلى دراسة الدكتور عادل عبد العزيز أحمد المتعلقة باستشراف مستقبل الاقتصاد الكلي لمصر في ضوء معطيات الثورة ودراسات المجلس الأوربي وقد صدرت الدراسة في بدايات 2011 وهي مرحلة مبكرة.

مصادر الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر المتنوعة، والدراسات النظرية والميدانية التي تناولت الحالة المصرية بكافة تفاصيلها خلال مراحل الثورة المختلفة، واشتملت على إحصاءات ومقارنات وتحليلات نقدية لخبراء ومختصين، ومنها التقارير الاقتصادية مثل: تقارير البنك المركزي المصري والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والإيكونومست، وتقارير وزارة التنمية الإدارية بمصر، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومنظمات حقوق الإنسان، وجهاز التعبئة والإحصاء، والتقارير الوثائقية والكتب الدورية، وتحليل الخطابات والبيانات السياسية والاقتصادية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، وغيرها من المصادر.

بين يدي الدراسة

انطلقت الدراسة من التقارير والدراسات التي وصفت الحالة المصرية قبل الثورة من داخل نظام مبارك نفسه، وحذّرت النظام من اندلاع ثورة على نطاق واسع؛ حيث توجد ضرورات اجتماعية واقتصادية وسياسية تُعدّ محفّزات لإرادة التغيير، أو تلك التي صدرت بعد اندلاع الثورة مباشرة خلال الشهور الثلاثة الأولى من نجاحها، واستشرفت المسارات التي يمكن أن تسلكها إرادة التغيير عند المصريين، ووجهت تلك التقارير أعين النظام بالأرقام إلى حالة التملل والغضب والرغبة المكتومة في التغيير، ووجهت نداءً صارخاً واضحاً إلى كل أجهزة النظام بضرورة التغيير الجذري الشامل للسياسات الحاكمة في مصر سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً؛ حتى تتم عملية التغيير بشكل آمن وسلس دون مخاطر، والمساعدة في نقل المصريين إلى حالة جديدة قبل أن يحاولوا الانتقال بطريقة غير مُنظمة، وعندئذ قد تحدث فوضى عارمة لا تُحمد عواقبها. وفي هذا السياق نشير إلى دراستين هامتين:

• تقرير وزارة التنمية الإدارية (2009):

من أهم هذه الصرخات وأوضحها، ذلك التقرير الصادر عن وزارة التنمية الإدارية بتاريخ 2009 / 12 / 10 بعنوان: "الاطر الأخلاقية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم.. دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد" والذي أعده فريق بحثي يترأسه الأستاذ الدكتور: أحمد عبد الله زايد عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهو من التوصيفات الضابطة التي اعتمدنا عليها لإجراء الدراسة المقارنة بين المسارين اللذين يتصارعان على إرادة التغيير عند المصريين، فقد ربط التقرير بين سلوك المصريين والوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي والصحي والتعليمي السائد في البلاد والمُنذر بثورة تدقّ الأبواب، ويبدو أن جهات أجنبية عدّة قد قرأت هذا التقرير بعناية، واستعدت للتعامل مع ما قد يحدث في مصر، وكان من الأولى لحكومة الرئيس مبارك أن تقرأ هذا التقرير الصادر عن إحدى الوزارات المصرية وعن إحدى الجامعات المصرية، وتوليه الاهتمام، وتسارع في عملية الإصلاح والتغيير الشامل، كما كان على النخبة السياسية والقوى الشعبية - أيضاً - أخذ هذه الدراسات مأخذ الجِد وتأمّلها والتعامل معها بموضوعية لاستشراف المستقبل، ويبدو أن الطرفين (الحكومة والقوى الشعبية والسياسية المعارضة)، لم يكونا مؤهّلين للتعامل مع تلك التقارير، بل كانت كل الأطراف في مصر - وما زالت - تتعامل باستخفاف وعدم مسؤولية إزاء الدراسات العلمية، وتعدّها من الترف العقلي، وقد يكون من أسباب إهمال التقرير من قبل نظام مبارك هو البعد عن كل المنعصّات التي لا تصب في

صالح عملية التوريث، والعناية بهذا التقرير العلمي أو نشره ربما كان سيكشف ضعف النظام من وجهة نظر المُطْلِعِينَ في وقتها؛ فدفنوا التقرير في الأدراج، ودفنوا رؤوسهم في الرمال واكتفوا بالاطلاع والعلم!

وقد بنى تقرير وزارة التنمية رؤيته على دراسة ميدانية في ثلاث محافظات مصرية تمثل الدلتا والصعيد والأطراف، واختار عينة من 2000 شخص موزعة توزيعاً علمياً بين الذكور والإناث والمتعلمين والأميين والريف والحضر والشباب وكبار السن....، وغير ذلك من مَتَطَلِّبات الدراسات المسححية الميدانية، وبِذَلٍ فيه جهد علمي مَعْتَبَرٌ حَظِيَّ بِتَرْحِيبِ كُلِّ مَنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ بِمَنْ فِيهِمْ مَنْظَمَاتُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، إِلَّا أَنَّ النَّظَامَ وَقْتَهَا تَجَاهَلُ التَّقْرِيرَ وَقَابِلُهُ بِالْإِهْمَالِ وَكَأَنَّهُ لَا يَعْنِيهِ كَمَا أَسْلَفْنَا.

لقد اتخذ تقرير وزارة التنمية من القيم الأخلاقية مدخلاً لوضع رؤيته من خلال طرح الأسئلة: لماذا تغيَّرَ سلوك المصريين من الحرص على المصلحة العامة إلى تغليب المصالح الشخصية؟ ما سبب فقدان قيم مثل الثقة والصرامة والصدق؟ لماذا يَقْبَلُ النَّاسُ الرِّشَاوَى؟ لماذا يُلْجَأُونَ إِلَى الْكُذْبِ وَلَا يَتَصَدَّقُونَ لِلْفَسَادِ؟ لماذا فُقِدَتِ قِيَمَةُ الْإِنْتِمَاءِ وَالشَّفَافِيَّةِ وَالْمِشَارَكَةِ وَالْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ؟ لماذا صار السب والشتم واللعن والسخط لغة شائعة في خطاب المصريين؟ وكثير من هذه الأسئلة وغيرها التي تغطي خارطة التقرير.. جُمِعَتْ فِيهَا نِسَبٌ مُتَفَاوِتَةٌ مِنْ خِلَالِ تَحْلِيلِ النَّتَائِجِ الْإِحْصَائِيَّةِ لِإِجَابَاتِ الْعِيْنَةِ فِي أَكْثَرِ الْقَضَايَا السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ.

وقد استفدنا مما أوردته تلك الدراسة من بيانات وإحصاءات في مواضعها.

● تقرير خبير الاقتصاد الكلي في المجلس الأوروبي (أحمد، 2011):

وشبَّهَ بِتَقْرِيرِ وَزَارَةِ التَّنْمِيَةِ الْإِدَارِيَّةِ مَا أَصْدَرَهُ أَحْمَدُ (2011) وَهُوَ مِنْ خِبْرَاءِ الْاِقْتِسَادِ الْكَلِيِّ فِي الْمَجْلِسِ الْأُورُوبِيِّ، بَعْدَ انْدِلَاعِ الثَّوْرَةِ بَسْتَيْنَ يَوْمًا تَقْرِيْبًا، عَنْ تَوَقُّعَاتِ مُسْتَقْبَلِ مِصْرٍ الْاِقْتِسَادِيَّ فِي ضَوْءِ الْمُتَغْيِرِ الْجَدِيدِ (ثورة 25 يناير)، حَيْثُ لَخَّصَ لَنَا مَا رَسَمَهُ الْخِبْرَاءُ لِلثَّوْرَةِ مِنْ مَسَارَاتٍ، وَتَحَدَّثَ عَنْ مَسَارِينَ أُسَاسِيَّينَ:

○ أولاً: السيناريو التشاؤمي (وقوع انقلاب محتمل):

من خلال هذه الدراسة الاستشرافية (أحمد، 2011، من ص 98 إلى ص 110)؛ المتوقع للثورة الشعبية في مصر وهو الغالب المرجح للثورة المصرية لما تتمتع به مصر من حساسية دولية وإقليمية عالية مما يجعلها موضع استقطاب دولي وإقليمي، وما تَعَجُّ بِهِ السَّاحَةُ الْمِصْرِيَّةُ مِنْ تَنَاقُضَاتٍ حَادَّةٍ وَتَجْرِيفٍ عَمِيقٍ لِلْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ عَلَى مَدَارِ عَقُودٍ هُمَا يَشْكَلُ أَكْبَرَ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تَوَاجَهُ الثَّوْرَةُ، وَخِلَاصَةُ هَذَا السِّينَارِيُو أَنَّ تَنْقُضَ الْقُوَى الْمَعَادِيَّةِ لِلثَّوْرَةِ بِشَكْلِ دُمُوي مَرْوَعٍ عَلَى ثَوْرَةِ الشَّبَابِ السَّلْمِيَّةِ الْبَيْضَاءِ، وَتَطْيِيحِ بِكُلِّ آمَالٍ وَطُمُوحَاتِ الْمِصْرِيِّينَ، وَتَتَجَهَّ الْمَالَاتُ لِتَدْخُلَ الْجَيْشَ وَاحْتِمَالُ وَقُوعِ انْقِلَابٍ عَسْكَرِيٍّ يَعْقِبُهُ عُنْفٌ مُحْتَمَلٌ، وَحَالَةُ اسْتِقْطَابٍ فِي الْجَمَاعَةِ الْوَطْنِيَّةِ، وَنَقَلَ تَحْذِيرُ الْخِبْرَاءِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْمَسَارَ التَّشَاؤْمِيَّ إِنَّ وَقَعَ سَيَكْلِفُ مِصْرَ خَسَائِرَ ضَخْمَةً قَدْ تَشَلُّ اِقْتِسَادُهَا نَحْوَ أَرْبَعِينَ عَامًا، وَتَخْسِرَ مِائَاتِ الْمِليَارَاتِ مِنَ الدُولَارَاتِ، فَضْلًا عَنْ اِحْتِمَالَاتِ الْاِنْهِيَارِ الْاِقْتِسَادِيِّ الشَّامِلِ وَالْإِفْلَاسِ، وَاحْتِمَالَاتِ انْحِسَارِ دَوْرِ مِصْرٍ السِّيَاسِيِّ إِقْلِيمِيًّا وَدَوْلِيًّا، وَهَرُوبِ الْعُقُولِ وَرُؤُوسِ الْأَمْوَالِ، وَتَهَاوِيِ الْعَمَلَةِ الْمِصْرِيَّةِ، وَقَدْ تَلَحَّقَ الضَّرَرُ بِثَلَاثَةِ أَجْيَالٍ مُتَتَابِعَةٍ، وَيَبْدُو أَنَّ رَأْسَ الْاِنْقِلَابِ قَدْ وَصَلَتْهُ بِشَكْلِ أَوْ بَاخِرٍ خِلَاصَةُ تِلْكَ التَّوَقُّعَاتِ الْغَرِيبَةِ وَصَرَحَ بِشَيْءٍ قَرِيبٍ مِنْ مِضْمُونِ هَذِهِ التَّحْذِيرَاتِ - تَحْدِيدًا - تَكَرَّرَ فِي تَعْبِيرَاتِ وَزِيرِ الدِّفَاعِ آنَ ذَاكَ الْجَنَرَالِ عَبْدِ الْفَتْاحِ السِّيَاسِيِّ فِي عَهْدِ الرَّئِيسِ الْمُنْتَخَبِ مُحَمَّدٍ مَرْسِي 2013 م فِي قَاعَةِ دَهْشُورِ الْعَسْكَرِيَّةِ عِنْدَمَا قَالَ: (الْجَيْشُ لَوْ نَزَلَ الشَّارِعَ اتَّكَلَّمَ عَنْ

مصر كمان ثلاثين أربعين سنة كما نقلت تصريحه مواقع كثيرة (أحمد الزناتي، 2013)، وكررها بعد استيلاء الجيش على السلطة في 3 يونيو 2013م -وإن كان السياق مختلفاً- (ممکن جيل والا جيلين يتظلموا عشان بقية الأجيال تعيش) (لا مانع من ظلم جيل من الناس أو جيلين في مقابل أن تعيش الأجيال القادمة) (أمير الوفاء، 2016)، وأوضح الخبراء أن هذه الضريبة الباهظة الناتجة عن انقضاء القوى المعادية للثورة التي أطلقوا عليها "ضريبة الانتقام" يقصدون انتقام القوى المعادية للثورة من الثورة السلمية وسحق كل رموزها إن تمكنوا أو واتتهم الفرصة) - لن يتضرر منها الشعب المصري فقط؛ بل سيقع ضررها على المدى القريب بشكل مباشر على الشعب وعلى المدى البعيد على كل مؤسسات الدولة من الجيش والشرطة والقضاء والإعلام وغيرها، وقد تمتد أضرارها لكل تلك المؤسسات ولكل الإقليم، وقد وردت عبارات معبرة عن استشراف تلك التداعيات بعيدة المدى في الخطاب الأخير للرئيس محمد مرسي يوم 2 يوليو 2013 (مصر 25، 2013) "...الأهم هو الوطن، هو مصر، هو مستقبل أبنائنا، هو مستقبل بناتنا، هو مستقبل جيشنا، هو مستقبل شرطتنا، هو مستقبل صناعتنا...".

○ ثانياً: السيناريو التفاؤلي (نجاح الديمقراطية):

فقد لخصت دراسة (أحمد، 2011، من ص 111 إلى ص 120) حالة نجاح الثورة، والانطلاق في المسار الديمقراطي وهو احتمال ضعيف بالقياس للسيناريو السابق؛ ولكنه احتمال مطروح في الدراسات المستقبلية، وقد بينت الدراسة حالة النجاح المحتملة وقسموها إلى مرحلتين افتراضيتين:

أ. المرحلة الأولى من 2012 - 2016م:

وتتمثل مؤشرات نجاح هذا المسار ابتداءً في تقصير فترة حكم المجلس العسكري، وعدم حدوث انقسام خطير بين أطراف الثورة، واستكمال المسار الديمقراطي بنفسٍ ثوري خفيف، وتغييرٍ إصلاحي عميق، وفي هذه الحالة قد يكون الإسلاميون - وتحديداً الحزب المزمع إنشاؤه من قبل جماعة الإخوان - أكبر القوى الشعبية والسياسية المنظمة - هو الحزب المؤهل للحصول على أغلبية حتى لو كانت ضعيفة، وفي هذه الحالة تُقدَّر الضريبة التي سيدفعها الاقتصاد المصري في سبيل التحول الديمقراطي من 10 إلى 15 مليار دولار، وأطلقوا عليها "ضريبة الانتقال"، وأشار الخبراء إلى أن وجود عوامل سلبية في البيئة المحيطة وتحديات إقليمية ودولية خطيرة قد يكون من المناسب للحزب الإسلامي المنتظر أن يستلهم تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا لوجود بعض أوجه التشابه، وقُدِّمت دراسات لكيفية تعامل الحزب، فأشار الخبراء إلى ضرورة أن يسارع الحزب المزمع إنشاؤه إلى دراسة التجربة التركية للتشابه في الخلفية الإسلامية، وتجربة جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية، وتجربة دول أوروبا الشرقية في تحول القطاع العام إلى اقتصاد السوق الحر، وتجربة ماليزيا، والبرازيل في النهضة المجتمعية، وتوقعوا أن تنتهي تلك المرحلة التفاؤلية - إن تمت - بنهاية 2016م، وتخرج جماعة الإخوان بخسائر سياسية جمة قد لا تمكنها من حيازة الثقل السياسي نفسه الذي قد تصل إليه في التجربة الأولى في المجالس النيابية أو السلطة التنفيذية - إن تمت المرحلة بسلام - وهو ما سينعكس على تطوير أدائها السياسي، وخضوعها لعملية مراجعة داخلية، حيث ستتحمل العبء الأكبر من ضريبة الانتقال وتُلصقُ بها كل أوزار المراحل السابقة، في حين تتنبأ الدراسة بأن الثورة ستكسب خلال المرحلة الأولى في المسار الديمقراطي نقاطاً كبيرة على الثورة المضادة الكامنة، وتتوقع أن يتعمق الوعي، ويشعر المجتمع بقيمة الحرية وتنضج التجربة، وتفتح آفاق الأمل أمام الشباب، وتقل مظاهر العنف إلى الحد الأدنى،

ب. المرحلة الثانية من 2016-2020م:

وتستشرف الدراسة أن تشهد المرحلة الثانية في المسار التفاؤلي عودة العقول، والأموال المصرية، وتدْفُق الاستثمار والسياحة وترسُخ سيادة القانون، وأن تُقَطَّع الثورة شوطاً في المصالحة الاجتماعية، والتعويض، ومحاربة الفساد، ولا يعني ذلك أن الاحتجاجات ستتوقف أو المتاعب الإقليمية والدولية سوف تنتهي؛ فسقف المطالب والتوقعات من الثورة سيكون مرتفعاً جداً؛ نظراً لظروف الحالة المصرية، ولا يعني - أيضاً - أن محاولات القوى المعادية للثورة في استغلال المشكلات، والسعي لإحداث الفتن الطائفية قد تلاشى تماماً، وتوقَّعت أن مصر قد تكون على أعتاب ازدهار حقيقي في مطلع العشرينات من هذا القرن حتى مع تقدير الارتفاع في عدد السكان ما بين 110 و128 مليون نسمة وفق التقديرين التفاؤلي والتشاؤمي للزيادة السكانية؛ بل وقد تسبق تركيا أو تعادلها اقتصادياً في 2025، مع أن الفارق بينهما يبدو كبيراً حيث بلغ الناتج القومي لمصر في 2011 قرابة 188,334 مليار دولار، بينما بلغ في تركيا 1118 مليار تقريباً في العام نفسه.

ومن خلال خلاصة الدراستين السابقتين؛ دراسة وزارة التنمية الإدارية قبل الثورة بشهور قليلة، ودراسة استشراف مستقبل الاقتصاد المصري التي نُشِرتْ بعد الثورة بشهور قليلة - أيضاً - سنطرح في هذه الدراسة التي تتناول واقع الحالة المصرية على شكل دراسة مقارنة بين تجاذب المسارين، وقد رأى المصريون والعالم أجمع كيف تجسد المسار التفاؤلي وبوداره السياسية في السنة التي حكم فيها مرسي، كما رأى الجميع كيف سارت الأحداث بعد وقوع المسار التشاؤمي في انقلاب يوليو 2013 من خلال بعض القضايا والأحداث والمواقف لنعرضها في هذا التقرير بإيجاز، فليس الغرض من هذا العرض هو الإحاطة والتعليق على كل ما ورد فيها من معلومات وتحليلات؛ وإنما تقديم بعض للمحات الكاشفة لأهمية الدراسة وتقديمها للقراء والباحثين ولَقُتْ الأ نظار لدراسة المسارين من خلال التوقعات السابقة والمآلات اللاحقة حيث تَفْتَرِضُ دراستنا هذه أن الانقلاب هو مرحلة من مراحل الصراع التي ستظل تظهر وتختفي إلى أن يحدث التغيير الحتمي الذي يتعطش إليه الشعب المصري وقد بدأه فعلياً في الخامس والعشرين من يناير 2011 وما زال القطاع الأكبر من الطبقة المتوسطة ينحاز إليه، ويقدم في سبيله التضحيات، كما أن كثيراً من قطاعات الشعب - حتماً - ستبتين الحقائق بعد أن يصل إليها لهيب الأسعار، وانتشار الفقر، وكبت الحريات العامة، والشعور بالهوان، وعدم القدرة على التعبير كما في كل الانقلابات العسكرية التي ترعاها دول ذات نفوذ ومصالح، ولن يكون أمام سلطة الانقلاب سوى يد البطش الغاشمة التي ستطبقها القوى الأمنية والبوليسية بلا رحمة ولا هوادة، وقد اخترنا بعض الأمثلة من بعض المجالات (الفساد، الاقتصاد، الشباب، الحقوق والحريات، المرأة) لتوضيح المقارنة بين المسارين وكيف يتصارعان، ومَحْصَلَةُ النتائج التي شملتتها المقارنة من 2012 إلى 2016 وهو إضاءة للمزيد من الدراسات التفصيلية الكاشفة لدرب التغيير الشامل والعميق الذي تسير فيه الثورة المصرية.

المحور الأول: سرديّة الفساد في مصر (بين المسارين)

مثَّلت سرديّة الفساد محور احتكاك عملي بين الثورة وبين القوى المعادية لها، فهذه السردية التي تعيشها مصر منذ عقود لسنا في مجال الخوض في تفاصيلها، والحديث عن رموزها، وعوامل استمرارها، وآثارها التدميرية على الوطن والمواطنين، وسبل مواجهتها كما يسعى الباحثون إلى بيان ذلك وتوضيحه؛ وإنما نأخذ لمحة مقارنة لها عند أدبيات ثورة 25 يناير، وعند القوى المعادية لها كما وردت في مقاربات المسارين.

أولاً: مظاهر الفساد

• فعن الظلم الاجتماعي وفقدان الثقة في الحكومة، وموقفها من استثناء الفساد، توصلت دراسة وزارة التنمية الإدارية للعام 2009 إلى مجموعة من النتائج التي شرحت بالأرقام وجود إحساس مرتفع بالظلم داخل المجتمع المصري، عبرت عنه العينة، وكان تردّي الجانب الاجتماعي والاقتصادي وموقف الحكومة من الفساد والقيم الأخلاقية والدين وفقدان الشفافية في المجتمع، وتراجع قيمة المشاركة، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، والخوف من العمل الجماعي، والخشية من مواجهة الفساد، وسكون الخوف داخل نفوس المصريين عامة، من السمات البارزة في دولة مبارك في هذا التوقيت، وفيما يلي بعض النماذج الرقمية:

○ عبّر 49.7% من أفراد العينة بعبارة "حقنا مهضوم"، وبيّنت النتائج أن 46.4% من العينة تعرّضوا للظلم، و32.7% تعرّضوا للظلم على يد أحد المسؤولين الحكوميين، و80.5% من أفراد العينة يرون أن سبب تراجع منظومة القيم هو الأزمة الاقتصادية، يليه ضعف الوازع الديني بنسبة 26.3%، ويلي ذلك التحلل الأسري.

○ أمّا عن ثقة المجتمع في الحكومة فقد بينت الدراسة أن 49.6% لا يثقون في الحكومة، وأجاب 61% بأن أفعال الحكومة لا تشجع على الثقة، وجاءت في الدراسة الأفعال المُسببة لفقدان الثقة في الحكومة على هذا الترتيب (لا تفي بالتزاماتها، لا تهتم بالفقراء، لا تتصدى للفساد، تنحاز لرجال الأعمال، هي سبب البطالة والفقر)، وأجاب 78% أن التصريحات الحكومية عكس القرارات والأفعال.

○ وعن قيمة الثقة في المجتمع فقد عبّرت العينة عن رأيها بانخفاض قيمة الثقة في المجتمع خلال السنوات من 2005/2009م، وأن أسباب هذا يتمثل في: الاهتمام بالمصلحة الشخصية، وانتشار النفاق، وفقدان الضمير، وفقدان الوازع الديني، وبسؤالهم: أي المجموعات أولى بالشك؟ ذكر 48% أنهم يشكّون في المسؤولين الحكوميين، بينما 33% يشكّون في الأحزاب السياسية.

وفي سنة حكم الرئيس محمد مرسي عمّلت القوى المعادية للثورة على زعزعة ثقة المجتمع في الرئيس، وفي حزب الحرية والعدالة، وكذلك في حكومة هشام قنديل (شكل 5) التي غلب عليها التكنوقراط باعتبار كل ذلك من مخرجات ثورة 25 يناير في المنحنى الديمقراطي، وبيّنت خطابها المُضلل على الموقف السلبي الطبيعي المُخزّن في ذاكرة المصريين تجاه الحكومة والسلطة أيّا كانت، كما جاء في تقرير التنمية الإدارية المشار إليه منذ قليل.



شكل (5): هشام قنديل، رئيس الوزراء في حكومة مرسي (24 يوليو 2012 - 8 يوليو 2013)

ولم يكن رئيس الوزراء حزبياً ولا منتصباً إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما لم يكن لحزب الأغلبية إلا عدد ضئيل من الوزراء أبرزهم وزير التموين ووزير الشباب ووزير الحكم المحلي، وهم المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة حتى أنهم عرض عليهم الاستمرار في حكومة ما بعد انقلاب 3 يوليو، والمفارقة أن حكومات ما بعد انقلاب 3 يوليو هي الأخرى قد حظيت - وبزيادة - بنصيب أكبر من عدم الثقة المتوارث وخاصة في العامين 2015 و2016 حين لم يجد الشعب أي مستندات لبيع القناة أو سيناء أو غيرها من الادعاءات؛ بل وجد أن هذه الادعاءات التي شنعوا بها على سلطة الرئيس المنتخب صار بعضها إجراءات وخطوات عملية من سلطة الانقلاب العسكري؛ حيث اهتزت ثقة الشعب على نحو كبير في سلطة الانقلاب حول قضية "تيران وصنافير" التي فوجئ بها الشعب على حين غرة، فلا لجان ترسيم حدودية سمع بها، ولا اتفاقيات تم نشرها، ولا دور حقيقي للبرلمان ولا حتى استفتاء شعبي، وترافق الإعلان بالتنازل عنها مع حزمة مساعدات ومشروعات استثمارية كبيرة من المملكة العربية السعودية خلال زيارة الملك سلمان الذي استكمل رعاية الانقلاب بعد وفاة أخيه الملك عبد الله، وسرعان ما صارت قضية تيران وصنافير ذاتها عاملاً من عوامل إضعاف الثقة في الحكومة ليس داخلياً فقط بل مع المملكة السعودية ذاتها بسبب الطريقة التي حاولت بها الحكومة المراوغة والاستفادة من الدعم المالي والتراجع بوسائل مختلفة عن الوعد بالجزيرتين ليس خوفاً من غضب الشعب، وإنما طمعاً في المزيد من الدعم المالي من المملكة، بل إن التوسع في حظر النشر على الفساد الحكومي وبعض قضايا الاغتيالات لشخصيات كبيرة نافذة في نظام 3 يوليو في الشرطة والجيش والقضاء مثل إضعافاً للثقة داخل تحالف 3 يوليو نفسه وصار الطابع الغالب على مكوناته هو التربص والحذر... وكل يوم يتعمق فقدان الثقة في سلطة الانقلاب بالتوازي مع حوادث تصفية المعارضين في طول مصر وعرضها والادعاء باشتباكات، وكان منها تصفية عشرة شباب معتقلين في سيناء في يناير 2017، مما أثار حفيظة القبائل بشكل غير مسبوق،

ودعوا في اجتماع قبلي حاشد إلى انسحاب ممثليهم من البرلمان، ووقف التعامل مع السلطة، وهو تطوّر خطير للغاية يؤثّر على وحدة الأراضي المصرية، بل امتد فقدان الثقة للمحيط العربي إجمالاً بعد تسريبات مشينة (ثبتت صحتها وفق شهادة المختبر الدولي للأصوات "JP French Associates" بطلب من مكتب ITN القانوني ومقره بريطانيا)، في حق من دعم الانقلاب نفسه ومن لم يدعم، وامتد ذلك إلى العالم الغربي بعد حادثة مقتل الطالب الإيطالي (ريجيني) (شكل 6)، وما قامت به الحكومة من مراوغات ومناورات لطمس الحقيقة في هذه القضية، وشمل ذلك مقتل السياح المكسيكيين (شكل 7) على أيدي قوات الأمن المصرية، وحادثة سقوط الطائرة الروسية (شكل 8)، وغيرهما من الحوادث التي أُلقت بظلالها على علاقات مصر الخارجية؛ حيث تتآكل الثقة في مصر الدولة يوماً بعد يوم، وينحسر دورها عربياً وخارجياً.



شكل (6): والدا ريجيني يحملان لوحة كتب عليها "قُتل كما لو كان مصرياً" (أسوشيتد برس)



شكل (7): السيارات التي كانت تُقل السياح المكسيكيين الذين قُتلوا على أيدي قوات الأمن المصرية في 13 سبتمبر 2015



شكل (8): طائرة الركاب الروسية المتحطمة في شبه جزيرة سيناء في 31 أكتوبر 2015 - المصدر: وكالة الأنباء الفرنسية

ولنا أن نتصور كيف ستكون مَعْدَلَات الثقة التي رصدتها وزارة التنمية الإدارية في سنة 2009 - وكانت من مَسَبَّات ثورة يناير - إذا أعيد تطبيقها بمعايير الصدق والثبات والحرية التي تمتعت بها تلك الدراسة على عَيَنَة من المواطنين في ظل الوضع الراهن؟! وهو غير ممكن في ظل حالة التخوين والقمع الحالية.

- وتوصلت دراسة وزارة التنمية الإدارية المشار إليها إلى مجموعة من النتائج التي شرحت مظاهر الفساد ومدى انتشاره في المجتمع، وهذه بعض المؤشرات الرقمية:

○ كشف 87.4% من العينة عن سيطرة الوساطة والمحسوبية، وأفاد 89.7% أنهم لا يستطيعون قضاء مصالحهم بدون اللجوء إلى الوساطة، وأن 42.1% استخدموا الوساطة - فعلياً - لحل مشكلاتهم مع الأجهزة الحكومية، بينما دفع 26.4% رشاً لإنهاء مصالحهم، وأبدى 13.9% قناعتهم بدفع الرشاً!!، وبسؤال العينة عن أكثر الأماكن التي تستخدم فيها الوساطة، أجابوا على الترتيب: الشرطة، المرور، الضرائب، الهيئات القضائية.

○ وعن انتشار الشفافية في المجتمع، والتي تمهد الأرض الخصبة للنمو والازدهار وتحاصر الفساد اجتماعياً في حال ارتفاع معدلاتها القيمية، فقد اعتمدت الدراسة على قياس أربعة عناصر: (المسؤولية - الوضوح - الصدق - الثقة)، وجاءت نتائج العينة كما يلي: 80% يرون اختفاء قيمة الوضوح، 43% يؤكدون أن المسؤولين لا يتحدثون بصراحة، بينما 15.5% رأوا أن المسؤولين بعيدون تماماً عن الصراحة، وبسؤال العينة عما تخفيه الحكومة عن الشعب أجاب 52%: المعلومات الاقتصادية، و45%: معلومات الفساد، و3%: الأزمات والكوارث.

- أما عن قيمة المشاركة فقد رأى 68.7% من العينة أن كل مسؤول يعمل بمفرده، بينما فضل 70% من العينة الانضمام لآخرين في المطالبة بالحقوق؛ وذلك بسبب الحاجة للاحتماء الجماعي من بطش السلطة (وهذه الإجابة تحديداً التي تنبأت ضمناً بالثورة لدى الجهات الدولية وهي أن جموعاً من الشعب قد تخرج للمطالبة بحقوقها إذا وجدت من يكثر عددها أو يحميها) وعبر 80.5% عن رغبتهم في المشاركة في الانتخابات، بينما رأى 13% أن المشاركة غير ضرورية. وعزا 63% انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات إلى عدم مصداقية الحكومة، وقد تأكدت نسبة المشاركة الشعبية العالية في كافة الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة وقبل انقلاب يوليو 2013، وانخفضت نسبة المشاركة بشكل حاد في كافة الاستحقاقات بعد الانقلاب حتى عادت السلطة للتزوير الفاضح أكثر من عهد مبارك كما أشرنا في المقدمة.

- وبسؤال العينة عن الفئات الأكثر جدية في المجتمع أفادوا بالنسب التالية: الفلاحون 81%، والحرفيون 61%، والعمال 54%، بينما حصلت الحكومة على 15.9%.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التغيير الشامل للأطر الحاكمة في سلوك المصريين، ذلك التغيير الذي لا يعتمد على الترقيع والتدليس والانتقاء عبر الخطوات التالية:

1. التغيير في الدستور والقانون وضرورة تطبيق القانون على الجميع.
2. اكتشاف قادة التغيير من أبناء الشعب، وتقديم النماذج الفاضلة، وتقديمهم الصفوف، وعدم الاقتصار على أبناء فئات بعينها دون الكفاءة.
3. محاربة الفساد بكل الوجوه والسبل.

ووجهت الدراسة نداءً إلى كل أجهزة الدولة ابتداءً من القضاء والشرطة والإعلام وأجهزة الخدمات بأن تكون مستقلة وحيادية، وإعلان ميزانيتها والكف عن تجريم فئات المعارضة الحقيقية، هذا هو التغيير الآمن وإلا فالتغيير الشامل سيأتي من خارج النظام.

وعلق المهدي (2011) رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي على نتائج هذه الدراسة في كتابه (عبقريّة الثورة المصرية) حيث خصّص لها فصلاً يتحدث فيه عن شيخوخة الضمير بقوله: "الضمير العام مفهوم واسع يتشكّل من مجموع الضمائر الفردية، ومن خلاصة التراث الديني والثقافي، ومن الدستور والأعراف والتقاليد الاجتماعية... وهو ميثاق غير مكتوب ولكنه مدرك بشكل عام... وهو الذي يحدد الحسّ والقبح من السلوك، والمقبول والمرفوض، والصواب والخطأ، ودواعي الفخر، ودواعي الخجل، ومعايير النجاح والبطولة، ومعايير الفشل والنذالة".

وأضاف: "وكما يشكل الوالدان مرجعية الضمير عند الطفل الصغير، فإن النخبة من علماء الدين والمفكرين وقادة الرأي وفقهاء الدستور والقانون والمصلحين هم من يشكلون المرجعية لضمير المجتمع".

واستنتج أنه حين تتضخم السلطة السياسية أو السلطة الأمنية في أي مجتمع وتراجع السلطات والقوى الأخرى في المجتمع؛ فإن الضمير العام يتراجع وينكمش، ويظهر الضمير الملوّث لإرضاء حاجات النفس المتسلطة، فالسلطة الجيدة هي التي تنظم المجتمع، وتعمل على ازدهاره، وتشعر بالانتماء والمسئولية تجاهه، وتهتم برعاية الضمير العام، وتحافظ عليه، وتدعمه وتحترم المؤسسات الدينية، وتقدر رجال الفكر والأدب والقضاء، وتعلي من قيمة الإنسان، أما السلطة المتسلطة فتري الضمير الجمعي العام خطراً عليها، وعائقاً أمام استمرارها؛ فتعتمد إلى تجفيف منابعه ومحاربة كل قدوة حسنة.

ثانيًا: آليات مكافحة الفساد (الجهاز المركزي للمحاسبات نموذجًا)

مثّل الجهاز المركزي للمحاسبات نموذجًا عمليًا لصراع المسارين ومحاولة القوى المعادية للثورة توجيه دفة الصراع وكأنه ليس حول الفساد وإنما حول المستشار هشام جنيّة (شكل 9)، ومثله تحويل مسار الصراع السياسي حول الشرعية الدستورية وكأنه صراع حول شخصية الرئيس محمد مرسي كما فعلت في مجلس الشعب وكأنه قضية مشكلات شخصية بين أعضاء حزب النور والليبراليين وسيارة رئيس المجلس وغير ذلك كثير! يساعدها في هذا التسطّيح تدليس الإعلام، وتشويش السياسيين، وفقدان الوعي الجمعي، والضمير الوطني العام. (كما أشرنا إليه في تعريف رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي في الفقرة السابقة).



شكل (9): هشام جنية، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات (6 سبتمبر 2012 – 28 مارس 2016)

قام الرئيس محمد مرسي وهو أحد مخرجات ثورة 25 يناير بتعيين المستشار هشام جنية رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات أكبر جهة رقابية على كافة مؤسسات الدولة المصرية، وهو يعدّ من أصحاب الكفاءات العالية التي أظهرت نشاطاً كبيراً، وجدية واضحة في كشف الفساد كما أظهر الشجاعة والجرأة في فتح ملفات السلطة الحاكمة، فبعد أن دعا مرسي رئيس الجهاز وكوادره لمباشرة عملهم الرقابي في داخل مؤسسة الرئاسة، ورفع كل القيود والخطوط الحمراء عن موظفي الجهاز الذين اختارهم المستشار جنية بناء على معايير، وحددت مهامهم بحرية ومهنية، وباشروا أعمالهم، وبدأ دولا العمل الرقابي الحقيقي، وانتقلت لجان أخرى بالتوازي لممارسة عملها وفق الدستور في مؤسسات القضاء والداخلية وجهاز الأمن الوطني والمخابرات العامة وغيرها، واعتبرت النخبة والجماهير أن تعيين المستشار هشام جنية صاحب التوجه اليساري المخالف لتوجه حزب الرئيس مرسي أحد أهم مكتسبات ثورة 25 حيث التزمت الأجهزة الصمت حينها، ولم يظهر اعتراضها وغضبها المخزن إلا بعد الإطاحة بالرئيس المدني المنتخب، وبدأت المضايقات والتعقيدات تواجه رئيس الجهاز وكل معاونيه شيئاً فشيئاً، حتى فتحت القوى المعادية للثورة - التي تحولت بعد 3 يوليو 2013 إلى قوة انقلاب متكامل الأركان - أبوابها ضد المستشار جنية بشكل شخصي تمهيداً لعزله (وهي الخطوات ذاتها التي تمت مع كل مخرجات المسار الثوري من قبل مثل: مجلس الشعب والدستور والرئيس المنتخب)، وبينما كانت أدوات الثورة المضادة تنهش المستشار كانت الحكومة تعمل على تمكين الموالين لنظام دولة مبارك بتعيين نواب لرئيس الجهاز، وتشجيع أبناء دولة مبارك من موظفي الجهاز بالتحرك، والتقدم لتصفية الجهاز وتحويله إلى أداة شكلية تكشف فساد صغار الموظفين، وتتهم حكومات الانقلاب بكلام عام، ودون التقدم باتخاذ إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الفساد، ونجحت القوى المضادة للثورة في تحويل قضية محاربة الفساد التي انهمك فيها الجهاز إلى قضية خاصة بشخص المستشار، والحقيقة التي تجاهلها إعلام القوى المعادية للثورة وغفل عنها الشعب عامته وخاصته هي تصفية الجهاز الذي يحارب الفساد، وهو ما حدث

بالفعل بقرار جمهوري بإقالة المستشار جنية في نهاية 2016م. ولكن التفاصيل كانت في منتهى الخطورة، فتم إحالة عشرات المتخصصين من ذوي الكفاءة والنزاهة للتقاعد، وتم استبدالهم بنوعيات مشابهة للمفسدين في أغلب الأحيان أو جعلهم تحت إمرة رتب عسكرية وأصحاب مصالح أو مفساد، وتم محاصرة الجهاز والاستيلاء على مستندات الفساد الخاصة بالسلطة وأذرعها الحاكمة وحولت الإعلام والاهتمام الشعبي نحو جهة رقابية أخرى هي الرقابة الإدارية لأغراض سياسية، وحذفت التقارير التي أصدرها الجهاز والتي تمس قيادات الانقلاب، وأجهزة القمع وكثير من الشبكات المرتبطة بها من الفساد والمفسدين من موقع الجهاز، وحظرت النشر، وكتمت الأفواه، وهددت المستشار، ومنعته من السفر، ووضعت تحت الإقامة الجبرية، وتعرضت أسرته للضغوط غير الأخلاقية، واعتبرته أحد جيوب ثورة 25 الدلاء على أروقة الحكم، وقد أصدر الجهاز عدة نشرات وبيانات وتقارير، وهذه إحدى التقارير التي استفزت قيادات سلطة الانقلاب العسكري وأخرجتها محلياً ودولياً، وجعلتها تحسم أمرها من الجهاز المركزي للمحاسبات، فأعادته سيرته الأولى من آخر عهد مبارك.

وقد رصدت دراسة الجهاز المركزي للمحاسبات (2016) عن تحليل تكاليف الفساد بالتطبيق على بعض القطاعات في مصر تكلفة المخالفات التي أمكن للجهاز حصرها في الفترة من 2012 - 2015 في كل من: الهيئات الاقتصادية والخدمية، وقطاعات البترول، والصحة والأدوية، والأوقاف، والسياحة، والتأمين الاجتماعي، والقطاع المصرفي، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة والخدمية التابعة لقطاع البيئة، والهيئة القومية للإنتاج الحربي... إلخ (شكل 10)، وقدرت تكاليف الفساد في المرحلة المذكورة بمئات المليارات من الجنيهات⁸.

8 ومع أن التقرير شمل أيضاً مرحلة الرئيس محمد مرسى؛ إلا أنه يمكن توصيفها بمرحلة تجميد مؤقت لشبكات الفساد لسبب معنوي بالأساس يتمثل في حالة الحذر والترقب من شبكات الفساد إضافة إلى الإجراءات التي اتخذها الرئيس مرسى لتنشيط الأجهزة الرقابية وتعظيم الرقابة الشعبية وبخاصة في الشهور الستة الأولى من حكمه، وقد روى أحد الشهود أن جامعة إقليمية كان في صناديقها الخاصة قرابة 150 مليون جنيه كانت تُوَزَعُ على مجموعة قليلة من الأفراد داخل الجامعة وخارجها وفور إعلان نتيجة الجولة الأولى بين مرشح المجلس العسكري ومرشح حزب الحرية والعدالة سارع المحاسبون إلى إبلاغ المسؤولين أنهم لن يتمكنوا من صرف هذا المبلغ في وجوه الصرف المعتادة من قبل على رؤساء الإدارات الأمنية والعسكرية والضالعين معهم من إدارة الجامعة خشية فوز المرشح محمد مرسى وتحويلهم للتحقيق ورأوا تجنب المبلغ لحين حسم النتيجة!!

فهرس

الصفحة	المحتويات	٢
١	الاطار العام للدراسة	١
٢	مقدمة الدراسة	٢
٣	الدراسات السابقة	٣
٥	مشكلة الدراسة	٤
٦	هدف الدراسة	٥
٦	منهجية الدراسة	٦
٧	حدود الدراسة	٧
٧	خطة الدراسة	٨
١٠	القسم الأول : تحليل تكلفة الفساد بالهيئات الاقتصادية والخدمية	٩
١٠٩	القسم الثاني : تحليل تكلفة الفساد بقطاع البترول	١٠
١٤٢	القسم الثالث : تحليل تكلفة الفساد بقطاع الصحة	١١
١٤٧	القسم الرابع : تحليل تكلفة الفساد بقطاع الادوية	١٢
١٥٢	القسم الخامس : تحليل تكلفة الفساد في القطاع المصرفي	١٣
١٥٥	القسم السادس : تحليل تكلفة الفساد في قطاع الأوقاف	١٤
١٨٣	القسم السابع : وحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة الخدمية التابعة لقطاع حماية البيئة	١٥
٢٠٧	القسم الثامن : قطاع التأمين الاجتماعي	١٦
٢١٥	القسم التاسع : الهيئة القومية للإنتاج الحربي	١٧
٢١٩	القسم العاشر : قطاع السياحة	١٨
٢٣٥	القسم الحادي عشر : قطاعات أخرى	١٩

شكل (10): صفحة المحتويات من دراسة تحليل تكاليف الفساد التي أنجزها الجهاز المركزي للمحاسبات بتكليف من الرئيس محمد مرسي

وضمن المخالفات التي رصدها الجهاز المركزي للمحاسبات لأراضي الحزام الأخضر والإشغالات الواقعة على أراضي حرم مدينة 6 أكتوبر، والتي ترتب عليها هدر بقيمة 121 مليار جنيه، برزت واقعتا فساد لصالح هيئة الرقابة الإدارية وجهاز الاستخبارات العامة، متمثلاً في شركة "وادي النيل الزراعية"، وهي إحدى الشركات التابعة للجهاز وتستثمر أموال ومخصصات الجهاز بها، وتسببت واقعة الفساد في أرض الرقابة الإدارية في إهدار 20 مليار جنيه؛ حيث اشترى أعضاء في هيئة الرقابة الإدارية من شركة "6 أكتوبر الزراعية"، ومن جهاز

مشروعات أراضي القوات المسلحة مساحة 3472.5 فداناً بحرم مدينة 6 أكتوبر، وذلك على الرغم من أن هذه المساحات تُدار بواسطة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في وزارة الإسكان منذ العام 1980؛ وذلك لوقوعها ضمن مساحة 5 كيلومترات من كردون (نطاق) مدينة 6 أكتوبر، أي أن من لا يملك (بعض اللوات في الجيش وشركة 6 أكتوبر التي يسهم فيها عدد من رجال الأعمال المقربين من نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك) باع الأرض لمن لا يستحق (أعضاء هيئة الرقابة الإدارية)، وبالتالي لم يدخل خزينة الدولة مليم واحد على حد تعبير كاتب تقرير الجهاز مقابل شراء هذه الأرض، ويفيد التقرير أن أعضاء الرقابة الإدارية -التي أوكل لها محاربة الفساد بعد تقليم أظافر الجهاز المركزي للمحاسبات وإبعاده عن المشهد- لم يسددوا أي مبالغ لهيئة المجتمعات العمرانية رغم تنبيههم لذلك.

أما شركة "وادي النيل الزراعية" التابعة لجهاز الاستخبارات - كما أشار التقرير- فقد تسببت في إهدار 19 مليار جنيه، واستخدم مسؤولو هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الوساطة والمحسوبية وفقاً لما ورد في التقرير، ومنحوا الشركة استثناءات دون غيرها من العملاء، وحصلوا القرارات الصادرة لها من مجلس إدارة الهيئة، بمنحها مهلة لتنفيذ مشروعاتها، بدلاً من فسخ التعاقد معها وإلغاء التخصيص الصادر لها، وذلك في مخالفة واضحة للمادة 41 من قانون هيئة المجتمعات.

وذكر التقرير أنه "على الرغم من صراحة نص القانون على أن قرارات مجلس إدارة الهيئة تكون نهائية ونافاذة فور صدورها؛ إلا أن مجلس إدارة الهيئة عدّل قراره لصالح تمرير الفساد؛ مما أضر بالمال العام، فضلاً عن عدم عرض التعديل على مجلس الوزراء لإقراره وفق القانون. كما أن هيئة المجتمعات لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بفسخ التعاقد، وسحب الأرض من شركة "وادي النيل الزراعية" على الرغم من انتهاء المهلة منذ شهر أكتوبر 2013 بالنسبة للأغراض الزراعية، وأكتوبر 2014 بالنسبة للأغراض العمرانية". الأشكال من (11) إلى (14) هي صفحات من الدراسة تتضمن بياناً موجزاً بأهم المخالفات التي تم حصرها من تكلفة الفساد في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن التابعة لها.

أولاً: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن

التابعة لها:

تحليل تكاليف الفساد بهيئة المجتمعات العمرانية وأجهزة المدن

التابعة لها من واقع تقارير الجهاز المبافاة لجهات التحقيق المختلفة

والوزارات المعنية:

- بيان موجز بأهم المخالفات التي تمثل ما أمكن حصره من تكلفة الفساد-

تكالفة الفساد بالمليارات	جهاز المدينة	البيان	الجهة المبلغ لها التقرير ورقم وتاريخ الإبلاغ
١٨,١٤	١ أكتوبر	١٠,٦٠٦ الحزام الأخضر (شركة ١ أكتوبر الزراعية، وادي النيل الزراعية) ٧,٥٣٤ مخالفات شابت التخصيص وما يلية من إجراءات لشركات المراكز المصرية (مول العرب) مينا جاردن سيتي، دار القوادر، دريم لاند.	- السيد المستشار النائب العام برقم ٤٥١/٣ في ٢٠١٣/٢/٤ - السيد المستشار مساعد وزير العدل للكسب غير المشروع برقم ٤٥١/٣ في ٢٠١٣/٥/١٤.
١٢,٧١	١ أكتوبر	المخالفات الواردة بالتقرير التكميلي والتي شابت التخصيص وما يلية من إجراءات لشركة ٦ أكتوبر الزراعية الحزام الأخضر	- السيد المستشار النائب العام برقم ٧٨٢/٣ في ٢٠١٤/١/٢١. - السيد المستشار مساعد وزير العدل للكسب غير المشروع ٧٨٢/٣ في ٢٠١٤/١/٢١. - السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برقم ٩٣٠/٣ في ٢٠١٤/٩/٢٩.
٢,٨٨٨	١ أكتوبر	المخالفات التي شابت التخصيص بالحزام الأخضر لشركة ٦ أكتوبر الزراعية وآخرين منهم	- السيد المستشار النائب العام برقم ٧٨٩/٣ في ٢٠١٤/١/٢٩.

شكل (11): صفحة 11 من دراسة تكاليف الفساد

تكلفة الفساد بالمليارات	جهاز المدينة	البيان	الجهة المبلغ لها التقرير ورقم وتاريخ الإبلاغ
٢,٥٢٥٩	أكتوبر	بعض أعضاء الهيئات القضائية المخالفات التي شابت التخصيص بالحزام الأخضر لشركة أكتوبر الزراعية وآخرين منهم بعض ضباط الشرطة من قطاعي أمن الدولة بالقاهرة والجيزة	- السيد المستشار مساعد وزير العدل للكسب غير المشروع برقم ٧٨٩/٢ في ٢٠١٤/١/٣٠. - السيد المستشار رئيس هيئة النياحة الإدارية برقم ٧٨٩/٢ في ٢٠١٤/١/٣٠. - فخامة رئيس الجمهورية برقم ٧٨٩/٢ في ٢٠١٤/٢/٢. - السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية برقم ٧٨٩/٢ في ٢٠١٤/٢/٢. - السيد وزير الداخلية برقم ٧٨٩/٢ في ٢٠١٤/٢/٢. - السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برقم ٩٣٠/٢ في ٢٠١٤/٩/٢٩.
٤,٤٥	أكتوبر	أكتوبر المخالفات التي شابت التخصيص لأعضاء جمعية أكتوبر الزراعية من بعض الوزراء السابقين وأعضاء مجلس الشعب والشورى السابقين وبعض رجال الأعمال	السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برقم ٩٣٠/٢ في ٢٠١٤/٩/٢٩.
١٤,٣٩	أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت الإجراءات والتصرفات العقارية لشركة وادي النيل الزراعية منها تعديل النشاط وبيع الأرض لآخرين	- السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برقم ٩٣٠/٢ في ٢٠١٤/٩/٢٩. - فخامة رئيس الجمهورية برقم ٢/٢ في ٢٠١٤/٧/٨.
٤٥,٥٤	أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت تعطيل إجراءات حب الضرر على المال العام لأراضي الحزام الأخضر	- السيد المستشار رئيس هيئة النياحة الإدارية برقم ٦١٦/٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٩. - فخامة رئيس الجمهورية برقم ٦١٦/٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٩، تم الرد من السيد وزير الإسكان وتم قيده وارد الجهاز برقم ٢/١٧٨٠ في ٢٠١٥/٢/٢٦ وتم التعقيب على هذا
١٢٠,٦١٢	أكتوبر	أهم المخالفات الواردة بتقرير الموقف المالي لأراضي الحزام الأخضر من المدينة	

شكل (12): صفحة 12 من دراسة تكاليف الفساد

تكاليف الفساد بالميارات	جهاز المدينة	البيان	الجهة المبلغ لها التقرير ورقم وتاريخ الإبلاغ
٥٣,٧٣	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت تعدي بعض الشركات والأفراد على أراضي ضمن الكردون الغربي للمدينة	الرد برقم ٦١٦/٣ في ٢٠١٥/٥/١٠.
٣,٨٦	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص لشركة بالم هيلز للتعمير بالتوسعات الشرقية	- السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الإدارية برقم ٢/٣ في ٢٠١٥/٣/٢٦.
٠,٠٤	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص للشركة الاتحادية للاستثمار العقاري	- السيد المحاسب نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشؤون المالية والإدارية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩.
١,٠١٩	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص للشركة السعودية للتطوير العمراني.	- السيد المحاسب نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشؤون المالية والإدارية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩.
٧٧٤	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص لشركة مارك العقارية.	- السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الإدارية برقم ٢/٣ في ٢٠١٥/٣/٢٦.
١,٧٣٠	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص للشركة المصرية للمباني الحديث	فخامة رئيس الجمهورية برقم ٢٥١/٣ في ٢٠١٤/١١/٢٠.
١٢٤,٦٤	٦ أكتوبر	عدم الالتزام بتطبيق المادتين ٨، ٩ من قانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ترتب عليه وجود ضرر على المال العام.	- السيد المحاسب نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشؤون المالية والإدارية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩.
١,٥٦	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص للشركة الأهلية للمطاولات والتجارة، أبتاج للتنمية الاستثمارية الفنية للمطاولات والاستثمارات، المشروعات الحديثة (رويال	- السيد المستشار النائب العام برقم ٧٤٩/٣ في ٢٠١٢/١٢/١٦.

شكل (13): صفحة 13 من دراسة تكاليف الفساد

تكاليف الفساد بالمليارات	جهاز المدينة	البيان	الجهة المبلغ لها التقرير ورقم وتاريخ الإبلاغ
		هيلز)، شركة باكستان الدولية، جامعة الشركة، شركة الزهراء للخيول العربية، بعض قطع أراضي الإسكان الصغيرة.	
٤٦٠.	٦ أكتوبر	أهم المخالفات التي شابت التخصيص لشركة وأراسكوم للإسكان التعاوني.	- السيد المستشار النائب العام برقم ١٧٥/٣ في ٢٥/١٢/٢٠١١.
٤٠٨,٥٥٩		أجمالي ما أمكن حصره من ضرر على المال العام بمدينة ٦ أكتوبر تضمن ٢٩١,٥٥٢٩ مليار جنيه للحزام الأخضر، التعديلات، حرم المدينة، ١٦٩٠١ مليار جنيه عملاء المساحات الكبيرة والأراضي السكنية الصغيرة.	
١٧٤,٣١١	مدينة السادات	أهم المخالفات التي شابت تخصيص أراضي بالحزام الأخضر والإشغالات والتعديلات ترتب عليها ضرراً على المال العام تتضمن نحو ١٦١,٥ مليار جنيه تمثل قيمة الإشغالات والتعديلات بمساحة (٧٠) ألف فدان والتي أثارت الهيئة أنه تم إزالتها خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.	- السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برقم ٩٣٠/٣ في ٢٩/٩/٢٠١٤. - فخامة رئيس الجمهورية برقم ٢/٣ في ٨/٧/٢٠١٤
١٠,٠٤٥	المنيا	أهم المخالفات التي شابت تخصيص قطع الأراضي بالحزام الأخضر (حرم المدينة) الإشغالات والتعديلات منها مليار جنيه للإشغالات والتعديلات.	

شكل (14): صفحة 14 من دراسة تكاليف الفساد

هذا مثال واحد من أمثلة الصراع الدائر بين مساري الثورة، ومسار الانقلاب عليها في كافة الدوائر الحكومية، ولا نقول إن ما ذكر هنا يمثل 1% حول سرديّة الفساد في مصر بل هو مثال واحد قد يجده المصريون في كل هيئة وجهاز ومدرسة ومستشفى وجامعة ومجلس محلي ووزارة هذا فضلاً عن المجلس العسكري والشرطة

والإعلام والقضاء. وكل ما يمس هذه الهيئات من افتضاح قضايا الفساد يسارع النائب العام بقرار حظر النشر. ولقد كَثُرَت القضايا المحظورة فيها النشر، وتم تغييبها عن الرأي العام حتى يطوئها النسيان!

المحور الثاني: الاقتصاد

كان الاقتصاد من أهم العوامل التي أدَّت إلى اندلاع الثورة المصرية على نظام دولة مبارك؛ حيث شهدت دراسات الاقتصاد الكلي لمصر المُشار إليها أن النمو الاقتصادي الذي كان يَعْلَنُ عنه باستمرار من قَبْل النظام كان نموًّا زائفًا، فطبقًا لمقياس كريستوف إرهارت Critophe Ehrhart لسنة 2001 والذي يقيس مدى تمركز وتغلغل الفقر في الاقتصاد، والأثر على حدة الفقر، ومنحنى نمو الفقر فإن معدل الاقتصاد الكلي لمصر في الفترة من 1990 إلى 2004 قد أظهر أن السنوات العشرة الأخيرة في نظام دولة مبارك شهدت تدهورًا كبيرًا؛ حيث أظهرت أن الفقر يتغلغل في الاقتصاد المصري، وأن النمو لا تستفيد منه إلا طبقة السلطة، والطبقة الفاسدة المرتبطة بها، وأنه نمو مُفَقَّر وغير عادل، وفي غير صالح الفقراء، وبعد ذلك التاريخ لجأت الحكومة إلى إخفاء منحنى الفقر، فصارت تُظهر القيمة "نتيجة غير معلومة" (أحمد، 2011).

وبعد اندلاع الثورة في 25 يناير 2011 شهدت إدارة الملف الاقتصادي حالة من الغموض والتخبط استمراريًا للوضع السابق، وقد لاحظ بعض خبراء الاقتصاد أن كثيرًا من المشكلات الاقتصادية التي نتجت بعد الثورة مترتبة على حالة القلق وعدم اليقين بعد الثورة في شأن الاتجاه السياسي للبلاد، ومن الممكن أن يساعد تسليم السلطة لرئيس منتخب في معالجة هذه الحالة، وقد حدث ذلك بالفعل؛ إذ إنه في اليوم التالي لإعلان فوز محمد مرسي بالرئاسة ارتفع مؤشر البورصة بنسبة 7.6%، وهو أكبر ارتفاع تم تسجيله منذ عام 2008، وذلك كما ذكر بشارة ب (2016).

ومما تناولته الدراسة بالتحليل التقرير الصادر عن مجلة الإيكونومست بعنوان: (خراب مصر) والذي يَعدُّ من التقارير المُفَزَّعة في توصيف الحالة المصرية عامة، والحالة الاقتصادية خاصة؛ حيث ربط التقرير بين القمع وهروب رؤوس الأموال، واستشراء الفساد وتجريف الكفاءات، وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري في المدى القريب والبعيد، وحدّرت النظام من التداعيات الخطيرة لاستمرار سياساته، وحتى استمرار السيسي شخصيًا في الحكم فنصحته بعدم الترشح لمدة أخرى في انتخابات الرئاسة 2018.

وأشارت المجلة (شكل 15) إلى أن النظام المصري أهدر مليارات الدولارات على مشاريع وهمية، وأن مصر تعيش على المعونات الاقتصادية القادمة من دول الخليج، ورغم ذلك فإن التدهور الاقتصادي مستمر، وعلى الرغم من مليارات الدولارات من الدول النفطية فإن عجز الميزانية والحساب الجاري للدولة المصرية في اتساع؛ حيث بلغ قرابة 12% و7% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي.



شكل (15): صورة من غلاف تقرير الإيكونومست في 6 أغسطس 2015 بعنوان: خراب مصر

وهذه الصورة التعبيرية تصف منحى التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحيط بمصر في ظل الحكم العسكري؛ حيث يظهر عسكري يركب جملاً، ويسير نحو المنحدر في لحظة غروب الشمس وما له من تعبيرات موحية للمستقبل المصري.

كما أظهرت الدراسات التي أجراها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر، أنه لم يطرأ تحول جدي في النمو خلال فترتي حكم المجلس العسكري وحكم الرئيس محمد مرسي، ولا انخفاض في معدل دخل الفرد - مجمل الناتج مقسوماً على عدد السكان - إلا الانخفاض الذي لحق بالوضع الاقتصادي جملة بسبب القلق في بدايات الحراك الثوري، ومع ذلك ظل النمو منخفضاً مع تدني الوعاء الادخاري وارتفاع نسبة الدين الخارجي، انظر التقارير والإحصاءات عند بشارة. ب (2016)، مع وجود فروق بين الفترتين على المستوى التفصيلي، فقد تسلم المجلس العسكري الاحتياطي النقدي بقيمة 36 مليار دولار، ووصل إلى 16 مليار دولار عند تسلم محمد مرسي منصب الرئاسة، وظل الاحتياطي يراوح القيمة ذاتها بين انخفاض، وزيادة لا تُذكر طيلة فترة الرئيس محمد مرسي.

وإذا كان احتياطي النقد الأجنبي بنهاية سنة حكم مرسي قد بلغ 14.3 مليار دولار فإن نسبة الودائع لدول أجنبية كانت بحدود خمسة مليارات دولار، والباقي موارد ذاتية، بينما شهدت مرحلة ما بعد انقلاب 3 يوليو تغيراً جوهرياً في هذه المعادلة؛ إذ أصبح الاحتياطي بنسبة 100% من القروض الخارجية، والودائع لدول أجنبية..

ويذكر جربا (2014)، المشار إليه في بشارة. ب (2016) أن حكومة مرسي سعت إلى تشجيع الاستثمار وزيادة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء مصر بعيداً عن المناطق المركزية في القاهرة والاسكندرية، وتخصيص 20%

من أراضي الدولة للمشروعات الاستثمارية الصناعية التابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال توفير الدعم الفني، وبرامج التدريب والتمويل اللازم لها.

ويعدّ مشروع محور قناة السويس - وهو مشروع تنموي استراتيجي يشمل محافظات القناة - أحد الأمثلة على تحويل الاستثمارات خارج المناطق المركزية، وتوزيعها أفقياً على الجغرافيا المصرية، وتوفّع مجلس الوزراء أن تجذب مصر ما يقدر بنحو مائة مليار دولار أمريكي، وتوفير مليون فرصة عمل من هذا المشروع، إلا أن قيادة الجيش عارضت المشروع بشدّة؛ حيث أدرك الضباط تهميشهم في هذا المشروع الاقتصادي العملاق وفق ما ذكره بشارة. ب (2016)، وأقدمت حكومة السيسي على دراسة بديلة بعد الانقلاب لعمل تفرّعة للقناة قد تكون كارثية لخلوها من التنمية الشاملة والمستدامة واعتمادها على النظرة الريعية للقناة، وليس بها أفق للتنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المحافظات الخمس الأكثر حاجة للتنمية محافظتي سيناء والسويس والإسماعيلية وبور سعيد.

ارتفعت ديون مصر الخارجية إلى نحو 45.5 مليار دولار في عهد الرئيس مرسي، بعد أن كانت 34.4 مليار دولار في العام السابق على حكمه، وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي للنتائج المحلي من 1.8 % إلى 2.4 %، وبدأت نتائج سعي مرسي لتنمية الاستثمارات لمواجهة المشكلات في الظهور؛ فارتفع إجمالي الاستثمارات التي نُفّذت من 170.4 إلى 181.4 مليار جنيه، وحصل تحسّن نوعي في القطاع الزراعي عموماً، وفي إنتاج القمح خصوصاً، وعملية تخزينه وتسويقه وحمايته من غول الفساد، فانخفض المستورد منه من الخارج، ولك أن تقارن هذا مع ما تعرض له القطاع الزراعي من تدهور سريع وما تعرض له محصول القمح من عودة إلى نظام مبارك بشكل بشع في فترة ما بعد انقلاب 3 يوليو، وما نشر في الصحف من فقدان مئات الآلاف من الأطنان من القمح في 2016.

وشهد قطاع السياحة في عهد الرئيس مرسي عودة لمعدلاته الطبيعية مع تحسّن التوقعات بشأن الاستقرار في مصر في النصف الأول من التجربة الديمقراطية؛ حيث تطورت الأحوال في هذا القطاع، وفق تصريح هشام زعزوع وزير السياحة (شكل 16) في 1 مايو 2013 بارتفاع نسبة السياح 17% عن العام السابق، وتوقع أن تصل أعدادهم في نهاية العام إلى 13 مليون سائح، وهي نسبة تقترب من نسبتهم قبل ثورة يناير؛ حيث كان عددهم 15 مليون سائح، ولنا أن نقارن ذلك مع ما آل إليه هذا القطاع بعد انقلاب 3 يوليو والذي صرح به زعزوع نفسه الذي استمر وزيراً للسياحة في حكومة الانقلاب.



شكل (16): هشام زعزوع، وزير السياحة المصري في حكومة هشام قنديل فترة مرسي، ثم في حكومات كل من: حازم الببلاوي وإبراهيم محلب وشريف إسماعيل بعد الانقلاب

وفي سياق المقارنة بين المسارين (الثورة / الانقلاب)، أوضح بشاره. ب (2016)، أنه من الطبيعي أن تُطرح المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد المصري مثل البطالة والتضخم وعجز الموازنة وارتفاع سعر صرف الدولار والدين العام وانخفاض معدلات الاستثمار أمام الرئيس المُنتخب؛ لمواجهة هذا الوضع الاقتصادي ويتصدى لها، لكن اللافت للنظر عند المراقبين أن هذه المشكلات جرى التشنيع بها في عهد مرسي بينما تم الصمت عنها في فترة المجلس العسكري، ثم مرحلة ما بعد 3 يوليو التي تفاقمت فيها هذه المشكلات بوتيرة تدهور أعلى من كل المراحل السابقة عليها، ويكفي مقارنة سعر الصرف الذي جرى التشنيع به في سنة الرئيس المنتخب عندما ارتفع قليلاً عن 6 جنيهاً إلى أقل من 7 جنيهاً، وبين حالة الصمت والتبرير عندما اقترب سعر الصرف من 18 جنيهاً في ديسمبر 2016 في فترة ما بعد انقلاب 3 يوليو.

وهذا ما تنبأت به الدراسات في المجلس الأوربي بشأن السيناريوهات التشاؤمية للثورة؛ حيث ذكر أحمد (2011)، أن "القوى المعادية للثورة والتغيير عموماً" ستعمل وبخاصة خلال الفترة الانتقالية على استغلال الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر من أجل تبجيل النظام البائد، والتقليل من أثر الثورة، بل ستحاول - وفق بعض المراقبين - تحميل ثورة الشباب في 25 يناير كل المتاعب والانهيارات الاقتصادية لردع الجمهور الذي فكّر في الثورة، وقد يتطور الأمر لتأثير سلبي على مصر قد يمتد أربعين عاماً.

إن الناظر للخطاب الذي قامت عليه أدبيات الانقلاب في الجانب الاقتصادي يجد شعارات كبيرة وسرعان ما يجد الناس واقعاً معاكساً لها في حياتهم.

"لن أرفع الدعم إلا لما أغني الناس الأول.. وبكرة تشوفوا مصر.. انتظروا عامين وهتشوفوا العجب.. في خلال شهر هتنزل الأسعار، وزيادة الدولار لن يؤثر عليها.. هعمل شبكة طرق تمسك مصر كده (مشيراً بقبضة

يده)، هذه بعض وعود وشعارات رفعها قائد الانقلاب العسكري منذ 3 يوليو 2013 وفعل عكسها، إذ شهدت مختلف الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تدهوراً كبيراً منذ وقوع الانقلاب.

وفي حين رفعت ثورة الشعب المصري في 25 يناير شعار "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية"، فقد رفع الانقلاب شعارات "كله لازم يدفع"، "صبح على مصر بجنيه"، "أنتوا متعرفوش إن احنا فقرا أوي فقرا أوي.. يا ريت حد يقولكوا إن احنا فقرا أوي.. فقرا أوي"، "دخلونا في أمة العوز"، وتفاقت الأزمات المعيشية، وتدهورت مختلف القطاعات الاقتصادية ومن أمثلة ذلك (2013 - 2016):

1. رفع أسعار الوقود باستمرار ففي حين لم يشهد العام الذي حكم فيه مرسي أية زيادات في أسعار الوقود والكهرباء والغاز المنزلي انطلاقاً من مبادئ الثورة في تحسين الحالة الاقتصادية للفقراء، وعدم الخضوع لأجندة صندوق النقد الدولي كما صرح مرسي نفسه بشكل واضح وصريح (قناة مكملين، 2018)، فقد قام نظام الانقلاب برفع أسعار الوقود بمختلف أنواعه أكثر من مرة بنسبة 78% في 2014، ثم بنسبة 45% أخرى في شهر نوفمبر 2016، ومن المتوقع استمرار الارتفاع، كما رفع أسعار الغاز المنزلي أكثر من مرة بالإضافة إلى مضاعفة أسعار الكهرباء في السنوات الثلاثة التي تلت الانقلاب، وما زالت الزيادات متوالية دون مراعاة حالة الفقراء، وقد كانت زيادة الأسعار هذي بعدما قلّصت سلطة الانقلاب دعم الوقود خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من 134 مليار جنيه في موازنة عام 2012/2013 (عهد مرسي) إلى 35 مليار جنيه بموازنة العام المالي 2016، ومن المرتقب زيادة أسعار الوقود مرة أخرى حسب تصريحات حكومية تنفيذاً لمطالب صندوق النقد الدولي، جدير بالذكر أن أزمة سُحّ الوقود المصطنعة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى خروج المصريين ضد مرسي في مظاهرات 30 يونيو، ثم انفجرت بشكل مفاجئ بعد بيان 3 يونيو، ولكنها عادت بعد شهور قليلة من الانقلاب لتستفحل بشكل أكبر وخطير وتصبح وسيلة من وسائل التدخل في الشأن المصري من كل من يُلَوِّحُ للنظام بجرعات من المحروقات مقابل شراء المواقف السياسية، أو شراء الأرض المصرية، أو محاولة التحكم في مصير الدولة الأكبر عربياً، أو أمّ العرب كما هي مستقرة في وجدان الجمهور العربي، ومستقبل الأجيال، وحتى المصالحة الوطنية، واستمر رفع الأسعار لجميع أنواع الوقود برفع متتالٍ للدعم متزامناً مع تعويم الجنيه، وامتصاص دماء الطبقات العاملة والكادحة لتوفير الراحة لأصحاب الديون، وخدمة الديون مع استمرار التوسع الكبير في الاستدانة.

2. تدني الأجور: فبعد أن كانت العدالة الاجتماعية أحد أهم مطالب ثورة 25 يناير، وبعد أن تبنى هذا المطلب أول برلمان بعد الثورة، كما تبناه أول رئيس منتخب؛ حيث زادت الأجور خلال العام الذي حكم الرئيس مرسي فيه بشكل ملحوظ في قطاعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأمناء الشرطة، والمرأة المعيلة بالتضامن الاجتماعي، وكانت حكومة هشام قنديل (2 أغسطس 2012 إلى 8 يوليو 2013) على وشك تطبيق الحد الأدنى للأجور لكافة القطاعات الأخرى لتحفيز العمل والإنتاج؛ حيث ثبتت حكومة الدكتور هشام قنديل نحو 600 ألف عامل في كافة قطاعات الدولة كانوا يعملون بعقود مؤقتة، وأجور زهيدة وبائية، وبعد تثبيتهم انعكس ذلك على أجورهم ورواتبهم، كما زادت المعاشات بنسب ملحوظة، وبدأت الدولة في الرد التدريجي لأموال المعاشات التي حولها يوسف غالي وزير المالية الأسبق لسد عجز الموازنة العامة للدولة، وما لبثت أن تراجعت أول حكومة بعد الانقلاب برئاسة حازم الببلاوي (16 يوليو 2013 إلى 24 فبراير 2014) عن تنفيذ الجداول المعدة في حكومة هشام قنديل بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وسارت على نهجها حكومة إبراهيم محلب الأولى (1 مارس 2014 إلى 9 يونيو 2014)

والثانية (17 يونيو 2014 إلى 12 سبتمبر 2015) وحكومة شريف إسماعيل (19 سبتمبر 2015). وهي حكومات ليست صانعة قرار لا في السياسة ولا في الاقتصاد؛ فهي نُسَخُ مكررة مما سبقها فلم يحدث فيها تغيير كبير بعد انتخاب السيسي بطريقة صورية بعد عدلي منصور (شكل 17) الذي لم يكن كثير من المصريين يعرفون اسمه فضلاً عن فعله، وفي المقابل زادت أجور الجيش والشرطة والقضاء أكثر من مرة مع حكومات الانقلاب المتتابعة، كما حصلوا على امتيازات مالية ومكافآت مالية كبيرة قبل كل استحقاق سياسي وبعده، وفي بعض المناسبات الأخرى، وأحياناً من غير مناسبة!



شكل (17): المستشار عدلي منصور، الرئيس المؤقت لمصر بعد انقلاب الثالث من يوليو 2013. المصدر: وكالة الأنباء الفرنسية

3. تفاقم البطالة: برغم ما سجّله الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري من نسب للبطالة سنة 2013 (حكم مرسي) (13.2%) والسنوات الثلاثة التالية (عدلي منصور - السيسي) (13% - 12.8% - 12.5%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري 2018) إلا أن استمرار الاضطرابات الأمنية، وعدم استقرار الأوضاع بعد انقلاب 3 يوليو يشي بتفاقم مشكلة البطالة في مصر؛ حيث أدى إلى تدهور العديد من القطاعات وفي مقدمتها السياحة التي كانت تستوعب 4 ملايين عامل قبل تدهور الأوضاع بشكل كبير ولا سيما بعد إسقاط الطائرة الروسية في سيناء (31 أكتوبر 2015م)، بالإضافة إلى إغلاق مئات المصانع وتراجع مختلف القطاعات.

4. شَحَّ الغلاء: بعد أن شهدت الأوضاع المعيشية تحسناً في عهد مرسي ولا سيما في ظل الخُطة التي وضعها وزير التموين "باسم عودة" (شكل 18) أحد أبرز وجوه حكومة الرئيس مرسي بتوفير السلع الأساسية المدعمة، والإعلان عن منظومتي الدقيق وتوزيع الوقود، والبطاقات الذكية، وحل مشكلة أسطوانات

الغاز نهائياً، ومنع احتكارها على مستوى الجمهورية، وتحسين جودة رغيف الخبز؛ ففي المقابل يكتوي المصريون بعد انقلاب يوليو بارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل تجاوز كل التصورات، وخاصة بعد أن فقد الجنيه المصري 185% من قيمته مقابل الدولار، وفي حين كان معدل التضخم بعهد الرئيس المنتخب 6.9%، تجاوز معدل التضخم في عهد الانقلاب نسبة 20% وتحديداً في شهر نوفمبر 2016، حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الحكومي. وقد تضاعفت أسعار السكر والأرز والزيت المدعم بل اختفى السكر من الأسواق لفترات طويلة، وراجت أعمال احتكارية بشعة، كما شهدت مختلف السلع ارتفاعاً جنونياً غير مسبوق، ولحقت بها أسعار العقارات وأجرة وسائل النقل وغيرها، وتشير التوقعات إلى أن هذا الارتفاع سيتواصل ويستفحل في ظل الإجراءات التقشفية التي تتخذها حكومات السيسي المتعاقبة بسبب تفاقم الأزمة المالية، وفي ظل شروط صندوق النقد الدولي.



شكل (18): باسم عودة، وزير التموين في حكومة مرسى (10 يناير 2013 - 4 يوليو 2013)

5. تهاوى سعر الصرف للجنيه: تعرضت العملة الوطنية لضغوط كبيرة، نتيجة تراجع موارد مصر من النقد الأجنبي، وعلى رأسها الإيرادات والسياحة وقناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمارات الأجنبية عن مستوياتها قبل ثورة يناير وأيضاً عن مستوياتها في سنة حكم مرسى، فضلاً عن ازدياد العجز المتراكم في الميزان التجاري لصالح الواردات مقابل الصادرات، مما يعني استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي، على حين شهد الجنيه تهاوياً في عهد مرسى؛ حيث انخفض انخفاضاً طفيفاً لم يتجاوز 15% خلال عام 2012 / 2013 رغم الأزمات المفتعلة التي كانت تقوم بها القوى المعادية للثورة داخلياً وخارجياً، وشجّ المساعدات، بينما في عهد الانقلاب ارتفع سعر الدولار إلى معدلات قياسية إذ بلغ قرابة 20 جنيهاً في نهاية 2016 حتى استقر عند 17 جنيهاً، أي بنسبة ارتفاع 300% تقريباً مما عرض مختلف القطاعات الاقتصادية لمخاطر كبيرة، فعلى سبيل المثال تراجعت السياحة 9.7 مليار دولار في عهد مرسى إلى 3.7 مليار دولار في 2015/2016 بسبب سوء الأوضاع السياسية والأمنية، مما يعني تراجع الإيرادات السياحية بنسبة تصل إلى 61.8%، وثمة مؤشر آخر يدل على انهيار الحصيلة الدولارية لمصر وهو قيمة

الصادرات البترولية؛ حيث بلغت هذه الصادرات في عهد مرسي 13 مليار دولار بينما انحدرت في عهد السيسي إلى 5.6 مليار دولار، أي أن قيمة التراجع بلغت 7.4 مليار دولار، وبنسبة قدرها 56.9% فضلاً عن استمرار مديونية مصر لشركات النفط الأجنبية، والتي تتراوح ما بين 4 و6 مليارات دولار، حسب قدرة الحكومة على سداد التزاماتها وزيادة المديونية مرة أخرى مع مرور الوقت، ومن المهم الإشارة في هذا المجال إلى تراجع تحويلات العاملين بالخارج باعتبارها أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر ففي عهد الرئيس مرسي بلغت هذه التحويلات 19.7 مليار دولار، وتراجعت بعد الانقلاب إلى 16.7 مليار دولار بنهاية يونيو 2016 في مؤشر واضح على فقدان المصريين بالخارج - أهم مصادر النقد الأجنبي- للثقة في نظام 3 يوليو وعدم الشعور بالأمان.

6. تراجع الصادرات والادخار: فالأرقام الصادرة عن وزارة المالية في تقريرها المالي في نوفمبر 2016 تُظهر أن النمو في الصادرات السلعية والخدمات في عام الرئيس مرسي قد زاد بنسبة 5.6%، بينما شهد عدّة تراجعات في فترة الانقلاب إلى نسبة سالبة بقيمة 0.4% خلال عام 2014/2015، ونسبة سالبة بقيمة 20.8% خلال الفترة (يناير- مارس) 2016. كما تراجعت معدلات الادخار إلى 5.9% بعد انقلاب 3 يوليو، بينما كانت في عهد مرسي 7.9%، أي أن مَتَطَلَبَات الحياة وارتفاع معدلات التضخم أدت إلى تآكل المدخّرات التي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل الاستثمار.

7. خلل التجارة الخارجية: لقد بلغ العجز بالميزان التجاري في السنة السابقة لحكم مرسي 34.1 مليار دولار، ثم انخفض إلى 30.6 مليار دولار خلال حكمه، في حين تُظهر بيانات التجارة الخارجية لمصر مدى التدهور الحاصل في أداء الصادرات المصرية، كذلك ارتفاع فاتورة الواردات بعد انقلاب 3 يوليو إلى أن عاد العجز بالميزان التجاري للارتفاع ليصل إلى 37.6 مليار دولار في يونيو 2016، وعلى صعيد الصادرات السلعية يلاحظ أنها قد ارتفعت في فترة حكم مرسي إلى 26.9 مليار دولار محققة زيادة قدرها 1.9 مليار دولار عن عام 2011/2012، إلا أن الصادرات السلعية عادت مرة أخرى للانخفاض بشكل كبير بعد الانقلاب لتصل إلى 18.7 مليار دولار في يونيو 2016 حتى وصل الانخفاض إلى 8.2 مليار دولار، وبنسبة 30.4%، أما الواردات السلعية فقد كانت في عهد مرسي 57.6 مليار دولار، منخفضة بقيمة 1.6 مليار دولار عن عام 2011/2012، إلا أنها قد عاودت الارتفاع في عهد الانقلاب لتصل إلى 61.3 مليار دولار في يونيو 2015، ثم تراجعت في يونيو 2016 إلى 56.3 مليار دولار، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا التراجع في الواردات في يونيو 2016 كان لعدة أسباب منها: عدم توافر العملة الصعبة لتلبية احتياجات الاستيراد، بالإضافة إلى مجموعة القرارات التي اتخذتها حكومات الانقلاب للحد من الواردات.

8. خُدعة احتياطي النقد: انخفض الاحتياطي النقدي لمصر من 36 مليار دولار قبل ثورة 25 يناير إلى نحو 24 مليار دولار حالياً رغم حصول مصر على مساعدات ومنح من دول الخليج تُقدَّر بأكثر من 60 مليار دولار خلال الفترة التي تلت الانقلاب عام 2013، وفي مخالفة الأعراف الاقتصادية يصير نظام الانقلاب على المخادعة الاقتصادية؛ ليتحدث عن احتياطي نقدي بلغ 24 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2016 ضمن حزمة قروض خارجية لدعم الاحتياطي، كما أنه قد ضم ودائع الدول الخليجية لهذا الاحتياطي منذ يوليو 2013، وحقيقة الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر في نهاية 2016 هي صفر، بعد خصم القروض والودائع للدول الأجنبية، ويدعم هذه النتيجة بيانات البنك المركزي المصري حول الأصول الأجنبية والتي أصبحت بالسالب في أغسطس 2016 بقيمة 66.3 مليار جنيه مصري بعد أن كانت بقيمة إيجابية في عهد الرئيس مرسي بمقدار 38.2 مليار جنيه مصري وذلك وفق بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي

المصري عن أكتوبر 2016، وإذا ما كنّا نتحدث عن أن احتياطي النقد الأجنبي بنهاية عهد مرسي قد بلغ 14.3 مليار دولار فإن نسبة الودائع لدول أجنبية كانت بحدود 5 مليارات دولار، والباقي موارد ذاتية، بينما أصبحت نسبة الاحتياطي في عهد الانقلاب 100%، وهذه النسبة من القروض الخارجية، والودائع لدول أجنبية.

9. ديون قياسية: كشف البنك المركزي المصري عن أرقام خطيرة تتعلق بتفاقم مشكلة الدين المحلي والخارجي معاً؛ إذ ارتفع الدين المحلي بنسبة 5.3% خلال أول ثلاثة أشهر (من يوليو إلى سبتمبر) من عام 2016، وصاحب ذلك قفزة في أعباء خدمة الدين الخارجي، التي تمثل قيمة الأقساط والفوائد المستحقة عليه بنحو 184.8%، خلال الربع الأول من العام المالي 2016، وحسب أحدث بيانات البنك المركزي فقد وصل الدين المحلي إلى 2.758 تريليون جنيه (الدولار = نحو 18 جنيهاً) في فترة الانقلاب مقابل نحو 1.5 تريليون جنيه في عهد الرئيس مرسي، في حين بلغت الديون الخارجية في فترة الانقلاب 60.15 مليار دولار مقابل نحو 43 مليار دولار في عهد مرسي رغم حصول الانقلاب على أكثر من 60 مليار دولار كمنح وقروض من دول الخليج، بالإضافة إلى قروض أخرى من صندوق النقد والبنك الدوليين، والبنك الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وروسيا وغيرها.

10. إهدار الثروة البشرية: كانت قضية التنمية في عهد مرسي تمثل بارقة الأمل التي كان ينتظرها كثير من الشعب المصري؛ لكن هذا الأمل قد انطفأ بحصول انقلاب 3 يوليو، وتتمثل أهم مظاهره السلبية على الاقتصاد المصري في تبيد مقومات التنمية، فعلى صعيد الموارد البشرية ثمة إهدار لقيمة التعليم والعمل، وعلى صعيد الموارد المالية هناك إسراف في الاقتراض والإنفاق على التسليح دون اعتبار للأعباء التي ستحملها الأجيال القادمة، وعلى صعيد الموارد الطبيعية تم التفریط في موارد شديدة الأهمية للتنمية في مصر على رأسها حصة مصر من مياه النيل، والتنازل عن حصة مصر في الغاز الطبيعي بمياهها الإقليمية في شرق البحر المتوسط، وكذلك عدم الاكتراث بالتداعيات السلبية لأزمة الطاقة، وقضية جزيرتي تيران وصنافير، وقد مثل كل ذلك انسداداً للأفق أمام الشباب؛ فازدادت حالات الانتحار، وحالات الخروج الجماعي عبر الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن ارتفاع عدد القتلى جراء الحوادث اليومية، بينما اقتصرَت مهرجانات الشباب بعد 3 يوليو 2013 على أبناء الموالين لسلطة الانقلاب من العسكريين والأمنيين والقضاة أو الداعمين له وهي مهرجانات شكلية لم تثمر عن شيء.

المحور الثالث: الشباب

حرصت أول سلطة تنفيذية منتخبة من قبل الشعب ممثلة في الرئيس محمد مرسي، وحكومة هشام قنديل على وضع برنامج للشباب شابه بعض الأخطاء، كما تضمن مسارات إيجابية مهمة، فأما الخطأ الواضح فكان عدم قدرتها على تمكين شباب الثورة من أصحاب الكفاءات والمؤهلات مبكراً في كل مفاصل الدولة لإشراكهم في المسؤولية، وهو أحد الثغرات التي دخلت منها الثورة المضادة. وأما المسارات الإيجابية فقد تمثلت فيما يلي:

أ. الاستراتيجية الوطنية للشباب المصري: أنجزت وزارة الدولة للشباب بقيادة الدكتور أسامة ياسين وزير الشباب (شكل 19) تأسيس الاستراتيجية الوطنية للشباب المصري (2013-2017) والتي شارك في صياغتها مجلس مكون من 90 شاباً من كافة الانتماءات السياسية والحركات الشبابية والثورية بالإضافة

إلى مئات الشباب الآخرين على امتداد القطر المصري الذين شملتهم ورش عمل واستطلاعات رأي، وتعدّ هذه حالة جديدة على مجتمع الشباب المصري لم يشهدها قبل ثورة 25 يناير، ثم توقفت تماماً بعد انقلاب 3 يوليو.



شكل (19) أسامة ياسين، وزير الشباب في حكومة مرسى (2 أغسطس 2012 - 8 يوليو 2018)

وقد تضمنت الاستراتيجية البنود الآتية:

1. تمكين الشباب من مؤسساتهم سواء في الاستخدام أو الإدارة من خلال سن اللوائح والتشريعات الضامنة لذلك وإن لم يحدث التمكين الفعلي بسبب قصر المدة التي مكثتها أول سلطة منتخبة في مصر، بالإضافة إلى حالة الاستقطاب التي صنعتها القوى المضادة للثورة بإشاعة قصة الأخونة، وبث الإحباط، أو دفع بعض المتطلعين لرفع سقف المطالب.
2. إتاحة الفرصة للشباب المصري دون تمييز لممارسة الأنشطة، والاستفادة من منشآت الوزارة كحق أصيل لهم، وتحريرها من سطوة المحتكرين لها.
3. الأولوية للمناطق الحدودية، والقرى المحرومة في خطط تطوير مراكز الشباب ومنشآت الوزارة ويشمل ذلك (سيناء - الصعيد - المناطق الحدودية) ثم يأتي في الأولوية قرى ومدن الدلتا ثم القاهرة والإسكندرية.
4. دعم أسر الشهداء، ومصابي الثورة، وتقديم امتيازات خدمية لهم في منشآت الوزارة.
5. عقد شراكات واتفاقيات إقليمية ودولية لخدمة الشباب المصري.
6. مساهمة الشباب في القضاء على البيروقراطية الحكومية بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

7. المساهمة في حل المشكلة الرئيسية للشباب المصري المتمثلة في البطالة، وإنتاج أفكار إبداعية لمواجهة هذه المشكلة.

8. تبني مبادرات الشباب، ورعاية الكفاءات المتميزة منها.

9. تأهيل وتطوير شباب الثورة بشكل خاص والشباب المصري بشكل عام على الممارسات السياسية، وتمكينهم من أدوات النجاح والمساهمة في ريادة مصر وإعادة بنائها.

ب. تمكين الشباب: وفي المسار الإجرائي لتمكين الشباب والعناية بهم، تم إنجاز ما يلي:

1. صياغة مادة (71) من دستور مصر المتعلقة بالنشء والشباب.

2. إعداد قانون عام للشباب لأول مرة في مصر.

3. إصدار واعتماد لائحة النظام الأساسي لمراكز الشباب والتي تعمل على تمكين الشباب من إدارة مجالس إدارات مراكز الشباب من خلال تحديد سن المرشحين لانتخابات مراكز الشباب وشرط عدم تجاوز 45 سنة.

4. تمكين الشباب من منشآت وزارة الشباب بقرارات وزارية متتابعة مثل فتح منشآت الوزارة بالمجان في الإجازات والأعياد، وإعفاء مصابي الثورة والمعاقين وخفض الاشتراك السنوي بمراكز الشباب.

5. دعم أسر شهداء النادي الأهلي مذبحة بورسعيد، وتبني موقفهم حتى الحصول على مستحقاتهم، وتخصيص 1.4 مليون جنيه معاشاً سنوياً لأسرهم.

الجدير بالذكر أنه بعد انقلاب 3 يوليو 2013 تم تجميد كل هذه الإجراءات، وحُذِفَ تماماً من موقع الوزارة كل ما يشير إليها، أو ينص على تطويرها أو استمرار الصالح منها، واستبدل كل ذلك بمؤتمرات زائفة للشباب ليس لها على أرض الواقع شيء، وتم إقصاء شباب التيار الإسلامي، ثم تلاه شباب الاتجاهات الليبرالية و6 أبريل وشباب الأحزاب ممن كانوا في صف الانقلاب ظناً منهم أنه سيسرع بتحقيق مطالبهم من كافة التيارات والانتماءات، وصار مكانهم جميعاً إما السجون داخل مصر أو المطاردة من الإنترنت خارجها، أو ابتلاع البحر لهم في رحلات الهجرة الجماعية نحو أوروبا؛ فالسجون يقبع بداخلها أكثر من ثلاثين ألف شاب من خيرة شباب مصر وفق تقدير الشبكة العربية لحقوق الإنسان (المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها بريطانيا)، فضلاً عن هروب عشرات الآلاف خارج مصر، واختفاء المئات قسرياً، وتصفية العشرات تصفيات ميدانية مباشرة تحت دعوى الإرهاب، أو تلفيق الجرائم لفئات من كافة قطاعات المجتمع، وحتى ممن دعم انقلاب 3 يوليو في مناسبات عدّة مثلما حدث للتغطية على جريمة قتل الشاب الإيطالي "ريجيني" حيث قُتل مجموعة من الشباب المصري (شكل 20) بحجة أنهم هم العصاة التي قتلت الباحث الإيطالي وتبين - لاحقاً بعد إصرار السلطات الإيطالية على رفض رواية النظام المصري - أنهم أبرياء، ولم تفتح السلطة أي تحقيق في مقتل هؤلاء الشباب ولا في كيفية حصول السلطة على اعترافات من ذويهم بأنهم هم من قتل الضحية، وتبين أنها اعترافات تحت التهديد والتعذيب، وتخويفهم بقتل آخرين من أبنائهم!!



شكل (20): لقطات للشباب المصريين الذين قتلتهم سلطة الانقلاب للتغطية على جريمة قتل الشاب الإيطالي ريجيني - المصدر: موقع تحرير نيوز

وهناك تعليق ملفت للنظر للدكتور سيف الدين عبد الفتاح حول الوضعية الخاصة بالشباب بين المسارين (الثورة - القوى المضادة لها) يوضح فيه أنه منذ ثورة 25 يناير كان الشباب المصري هو من يشكّل الفعل الثوري، والطاقة الحقيقية في الحالة الثورية؛ فهم الذين قدموا كل التضحيات التي تمكّن لهذه الثورة، وتحقيق أهدافها (عيش- حرية- كرامة إنسانية - عدالة اجتماعية)، إلا أن القوى التي تتربص بالثورة، وبأهدافها، وتشكل خط الدفاع عن دولة الفساد العميقة وأركانها، وتؤسس لثورة مضادة، وتحاول وأد هذه الثورة بأهدافها، والانقضاض عليها، فكان استهداف هؤلاء الشباب من أولويات تلك القوى المضادة لها.

واستدل الدكتور سيف الدين بصورة (شكل 21) عُرِضَتْ في برنامج تلفزيوني لبعض الشباب الذين يمثلون - حينها - أيقونات شعبية من ثورة 25 يناير، ويظهر فيها مدير المخابرات الحربية آنذاك، عبد الفتاح السيسي، وصهره عضو المجلس العسكري، محمود حجازي، وقد صار الأول رئيساً بعد انقلابه، وصار الآخر رئيساً للأركان، وفي زلة تلفزيونية سأل الإعلامي الجنرال المنقلب: أين هؤلاء الذين ظهروا في الصورة من حولك؟ (النهار تي في، 2014)



شكل (21): مجموعة من شباب ثورة 25 يناير مع مدير المخابرات الحربية عبد الفتاح السيسي وصهره محمود حجازي عضو المجلس العسكري (2011)

فلم يدر لذلك جواباً!! والجواب يعرفه الجميع، فهم بين شهيد وسجين ومطارد، ومهدّد بسحب الجنسية، ومتهم بالخيانة، وهذا هو حال شباب الثورة، وأغلب الشباب في كل ربوع مصر. ووفق مؤشر تنمية الشباب لعام 2016 الذي تُصدره مؤسسة الكومنولث تراجع ترتيب مصر بنحو 52 مركزاً خلال 3 سنوات من حكم الانقلاب لتأتي في المركز 138 من بين 183 دولة شملها المؤشر مقابل 86 في مؤشر 2013.

نقطة أخرى يوضحها المؤشر وهي ضعف المشاركة السياسية للشباب، ويرجع هذه السلبية إلى طبيعة الحياة السياسية في البلدان العربية التي توجد فيها قوانين وممارسات ذات طابع إقصائي عمومًا، واتخذ المؤشر من مصر مثالاً لهذه السلبية فإن كل من سيتظاهر - حالياً - سيكون مصيره السجن؛ حيث تردّ أجهزة الأمن على أي مظاهرة بالاعتقال الفوري أو الاستباقي، بحسب مراقبين.

المحور الرابع: الحقوق والحريات

منذ إطاحة جنرالات الجيش بالرئيس المنتخب محمد مرسي انحدرت أوضاع حقوق الإنسان في مصر إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، وفي ظل غطاء إعلامي من وسائل إعلام داعمة للنظام قامت السلطات المصرية بتصوير مسألة حقوق الإنسان وكأنها عائق في طريق الاستقرار وتحقيق الأمن والقضاء على الإرهاب.

وفي ظل هذه الحملة استمرت عمليات القتل الممنهج بالتصفية المباشرة، أو جرأ الاعتداء على مظاهرات وتجمعات معارضة، أو تحت وطأة التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز، أو حتى تحت القصف بيران المدفعية الثقيلة والطائرات في سيناء، واستمرت - بالتوازي - عمليات الاعتقال الجماعي التعسفية؛ حيث تعرض عدد كبير من المواطنين للاختفاء القسري. وتتناغم مع الحملة الأمنية أحكام القضاء المصري الذي أصدر مئات الأحكام القاسية شملت أحكاماً بالإعدام بموجب أدلة مفبركة صاغتها أجهزة الأمن، وأصدرتها محاكم جرى تشكيلها بعقارة شهيرة (مين فيكم يحب يحاكم الإخوان؟!) حسب ما أفاد به بعض القضاة في شهاداتهم خلال مقابلات توثيق أجرتها مؤسسة وعي، مما يعني غياب الحيمة والنزاهة وحضور إرادة الانتقام.

وفي سيناء استمرت عملية إخلاء منطقة الشريط الحدودي المتاخم لقطاع غزة وما صاحب ذلك من تجريف كافة الأراضي والمزارع، وهدم المنازل. واستمرت سلطة الثورة المضادة في عملياتها العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة، ليصبح كافة مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، وبالطبع للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للإنصاف القانوني، أو التمتع بحقوق المحاكمة العادلة مع منع جميع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث بسيناء.

وفي هذا السياق سنشير إلى مقتطفات قليلة مما رصدته منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان الذي تقوم به سلطات نظام 3 يوليو، ومن ذلك:

- استقلال القضاء: قد أشار تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين بعنوان "القضاء المصري أداة للقمع" والصادر في 2016 إلى أن القضاء المصري - أحد خطوط الدفاع الأخيرة - قد أخفق خلال فترة الأزمة في مصر (أي بعد انقلاب 3 يوليو) في أداء مهمته الأساسية الخاصة بحماية سيادة القانون وحقوق الإنسان، وأن تدخلات السلطة التنفيذية القائمة منذ فترة طويلة في النظام القضائي المصري، وكذلك القوانين الداعمة لهذا التدخل قللت من قدرة القضاء على العمل بصفتة جهة تحكيم محايدة ومستقلة تحمي حقوق الإنسان، وأن القضاء والنيابة في مصر أصبح ينظر إليهما كأداة أساسية لقمع الخصوم السياسيين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما يسلط التقرير الضوء على كيفية تعرض القضاة الذين تجرأوا على الكلام لصالح استقلال القضاء، وسيادة القانون إلى إجراءات تأديبية غير عادلة أسفرت عن نقل بعضهم، وعزل البعض الآخر؛ بل وسجن قانات قضائية كبيرة مثل المستشار محمود الخضيري (شكل 22).



شكل (22): حبس المستشار محمود الخضيري، نائب سابق لرئيس محكمة النقض، وعضو تيار استقلال القضاء

- انتهاكات السجون: قد أشار تقرير "الانتهاكات في السجون المصرية" بتاريخ 22 يوليو 2015 الصادر عن التنسيق المصرية للحقوق والحريات، والذي يركز على الانتهاكات في سجن العقرب شديد الحراسة ومجمع سجون وادي النطرون 1 و 430 و 440 إلى وجود انتهاكات متنوعة تشمل التعذيب البدني، والتعذيب النفسي، ومنع الزيارات والمراسلات، ومنع الطعام والمياه، وقطع الكهرباء عن المعتقلين، ومنع المسجون من استكمال دراسته، ورفض حضوره الامتحانات، وعدم وجود دورات مياه، وإلغاء أوقات التريض والخروج من الزنازين، وعدم وجود أي تهوية في الزنازين، والاستيلاء على أدوات النظافة، وعلى المتعلقات الشخصية، ووجود حائل زجاجي أثناء الزيارة، والتكدس في الزنازين، والحبس الانفرادي.

- القتل خارج إطار القانون: أوضح تقرير بعنوان "انتهاكات حقوق الإنسان في مصر"، الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببريطانيا بتاريخ 8 أبريل 2015 أن القتل خارج إطار القانون أصبح سلوكاً تقليدياً تمارسه أجهزة الأمن المصرية دون توقف إما في اعتداء الأمن بالقوة المميتة على تجمعات سلمية سواء ما كان منها متعلقاً بمعارضة السلطات، أو غير ذلك من التجمعات، أو خلال عمليات تعذيب ممنهجة، أو بالقتل البطيء جراء ظروف احتجاج غير آدمية مع إهمال طبي متعمد، وسوء رعاية صحية، أو حتى بالتصفية الجسدية بشكل مباشر بإطلاق الرصاص الحي على معارضين أثناء اعتقالهم، أو خلال احتجازهم، ومن الأمثلة على ذلك من واقع الفترة التي تناولها التقرير من أول يناير 2015 إلى نهاية مارس 2015، حيث أثبت التقرير سقوط 46 قتيلاً جراء استخدام قوات الأمن المصرية القوة المميتة خلال تجمعات سلمية لمظاهرين، و22 قتيلاً خلال اعتقال معارضين أو جراء التعذيب داخل مقر الاحتجاز، و10 قتلى في ظروف غامضة حيث ادّعت أجهزة الأمن مقتلهم خلال مواجهات أمنية. وفي كل حالات الوفاة التي تمّت داخل مقر الاحتجاز لم تقم السلطات بإجراء

تحقيقات نزيهة وشفافة تؤدي إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم تماماً مثلما حصل في حادثة عربة ترحيلات سجن (أبو زعبل) (شكل 23) في 2013 عندما قُتِلَ 37 معتقلاً نتيجة قيام ضباط الشرطة بتعذيب وخنق المعتقلين داخل العربة عن عمد وبشكلٍ بشع؛ وذلك من خلال إطلاق الغاز عليهم وحبسهم في السيارة فترة طويلة تربو على ست ساعات في درجة حرارة تصل إلى 40 درجة مئوية تقريباً مما أدى إلى الاختناق والموت، وكل ما قامت به السلطات بعد سخط محلي ودولي عام هو تقديم أربعة ضباط للمحاكمة بتهمة القتل الخطأ، وبعد أن حُكِمَ عليهم بعقوبات مخففة تمت تبرئتهم، وعادوا لممارسة عملهم بشكل طبيعي كأن شيئاً لم يحدث.



شكل (23): قتل 37 شخصاً في محرقة "سيارة الترحيلات" - المصدر: بوابة الوطن

- الاعتقال السياسي: ذكر تقرير "الاعتقال السياسي في جمهورية مصر العربية" الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان بـ بريطانيا بتاريخ 25 أيلول / سبتمبر 2014 أن عدد حالات الاعتقال من تموز 2013 حتى نهاية تموز 2014 وصلت إلى أكثر من 28741 معتقلاً شملت كافة شرائح المجتمع المصري، ولم تُميز بين القُصّر والبالغين، أو الرجال والنساء فوقع الجميع ضحية للاحتجاز التعسفي، ومن بين المعتقلين 3686 قاصراً على الأقل.
- الاختفاء القسري: نشرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تقريراً عن الاختفاء القسري في الفترة من 2013 إلى 2015 بينت فيه أن إحكام القبضة الأمنية على الشارع السياسي المصري، والرغبة في السيطرة على الحياة السياسية من قبل المؤسسات الأمنية، والحصانة من المحاسبة، وإفلات المسؤولين من العقاب بعد ثورة 25 يناير 2011، و ضعف الرقابة الشعبية على عمل أجهزة الدولة أفضت إلى عودة ممارسات القمع ومنها الاختفاء القسري بشكل منهجي واسع النطاق من قبل الأجهزة الأمنية خاصة قطاع الأمن الوطني؛ حيث شهدت مصر عقب 30 يونيو 2013 انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع اتسم بعضها بالنمط المنهجي، ووثقتها منظمات حقوق

الإنسان بمصر، وأدانتها المنظمات الدولية في ظل انتشار خطابات الكراهية والتحرير من قبل العديد من المؤسسات الإعلامية التابعة للنظام القمعي. وفي خلال عام 2015 استقبل المجلس القومي لحقوق الإنسان 50 شكوى عن مواطنين مختفين بشكل قسري ولم يستدل على أماكنهم، وفي هذا السياق وثّق تقرير "حملة الحرية للجدعان" 163 حالة اختفاء قسري بينها 66 حالة اختفاء قسري وفقاً للمعايير الدولية، و64 حالة احتجاج بدون وجه حق، فضلاً عن 31 حالة لم يتمكن المجلس من متابعتها.

المحور الخامس: المرأة

نشرت منظمة هيومن رايتس مونيتور تقريراً عن الانتهاكات في حق المرأة المصرية خلال الفترة من 3 يوليو 2013 حتى 2015؛ حيث أُكِّد وقوع المرأة في مقدمة ضحايا العنف الشرطي مرات كثيرة بشكل منقطع النظير في الدولة المصرية في ظل غياب المحاسبة والعقاب ومن أهم ما رصده التقرير من انتهاكات ما يلي:

- قُتِلَت 118 فتاة على أيدي قوات الجيش والشرطة وهنَّ عزَّلاوات أغلبهن قُتِلْنَ أثناء المشاركة في تظاهرات، أو اعتصامات سلمية أثناء التعبير عن رأيهن المعارض للسلطات الحالية، ومنهن من قُتِلْنَ داخل منازلهن، أو على شرفات المنازل أيضاً، ومن بين من قُتِلْنَ أيضاً كانت النساء في سيناء؛ حيث تم قتلهن إما مباشرة أو عن طريق هدم المنازل على من فيها من أحياء.
- وثَّقت المنظمة خمس حالات اغتصاب تعرضت لها فتيات غير متزوجات أثناء اعتقالهن وترحيلهن إلى أماكن الاحتجاز، بينما وثَّقت منظمات حقوقية مختلفة عدداً أكبر وصل إلى 20 حالة اغتصاب داخل السجون، و12 حالة منها حدثت بسجن الأبعدية حسب المنظمات وحتى هذه اللحظة لم تتم محاكمة أي من المسؤولين الذين قاموا باغتصاب الفتيات بل حُفِظَت البلاغات، وتُرِكَت الفتيات يعانين الألم الجسدي والنفسي الذي تعرَّضْنَ له، بينما يحيا المجرم حراً طليقاً يتمتع بحياته بلا عقاب كما رصد التقرير أكثر من 1147 حالة تحرش رصدها الحقوقيون وقعت منذ 3 يوليو 2013 أثناء المشاركات في المظاهرات السياسية، وأثناء فترات الاحتجاز، وسجلت المنظمات الحقوقية 1180 إصابة لفتيات ونساء أثناء المشاركة في التظاهرات، والاعتصامات، أو داخل السجون نتيجة للتعذيب، كما تعرضت 8 من النساء والفتيات للاختفاء القسري بعد أن قامت قوات الأمن الوطني باعتقالهن وإخفائهن لمدد طويلة، ولا يعلم ذووهن عن مصيرهن شيئاً حتى إصدار التقرير، أما عن المحاكمات فقد أُحيلت 20 مواطنة إلى المحاكم العسكرية، وحُكِمَ على 4 نساء بالإعدام شنقاً بعد اعتقالهن تعسفياً بسبب اشتباه السلطات في انتمائهن السياسي في محاكم افتقرت إلى أدنى معايير المحاكمة العادلة، كما وثَّقت منظمات حقوقية الفصل التعسفي لـ 424 طالبة جامعية ليتوقف بذلك مستقبلهن التعليمي في نفق مظلم.

- كذلك قتلت قوات الأمن المصرية ما يزيد عن 118 فتاة أثناء المظاهرات المعارضة لسياسات الحكومة المصرية الحالية منهن الصحفية "حبيبة أحمد عبد العزيز" (شكل 24) التي كانت تنقل بثاً حياً لقناة الجزيرة الفضائية عن أكبر مذبحة ارتُكِبَتْ في القرن الحالي، وراح ضحيتها الآلاف من الأبرياء "فض اعتصام رابعة العدوية"، قُتِلَتْ برصاصة في القلب أدَّت إلى وفاتها على الفور، كما قُتِلَتْ

الطفلة "إسراء لطفي" (شكل 25) ذات الـ 13 عاماً على أيدي الشرطة المصرية أثناء وجودها في خيمتها باعتصام النهضة المعارض للسلطات بعد إصابتها برصاصة في الرأس، كما قُتِلَت الناشطة السياسية شيماء الصباغ (شكل 26) بعد اعتداء قوات الشرطة على مظاهرة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي بمحيط ميدان طلعت حرب بعد إصابتها بخرطوش في الرأس، وسبقها يوم واحد مقتل الطفلة سندس أبوبكر (شكل 27) بالإسكندرية نتيجة لطلقات الخرطوش التي أطلقتها قوات الأمن والجيش على مظاهرة بمنطقة العصافرة.



شكل (24): مقتل الصحفية حبيبة أحمد عبد العزيز برصاصة في القلب أثناء نقلها بثاً حياً لمذبحة رابعة العدوية (14 أغسطس 2013)



شكل (25): مقتل الطفلة إسراء لطفي على أيدي الشرطة المصرية برصاصة في الرأس أثناء وجودها في خيمتها باعتصام النهضة (22 يوليو 2013)



شكل (26): مقتل الصحفية شيماء الصباغ بخرطوش في الرأس بعد اعتداء قوات الشرطة على مظاهرة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي بميدان طلعت حرب



شكل (27): مقتل الطالبة سندس أبوبكر نتيجة لطلقات الخرطوش التي أطلقتها قوات الأمن والجيش على مظاهرة بمنطقة العصافرة بالإسكندرية

ولعل أبرز حالات التعذيب بحق المرأة المصرية ما صرّحت به زوجة أحد المعتقلين المصريين التي رَوَتْ في مؤتمر بنقابة الصحفيين قصة تعذيبها وتعذيبها أمام زوجها بمقر جهاز أمن الدولة (قناة مصر العربية، 2014). ولعل الطالبة مروة فريد (شكل 28) صاحبة الصورة الأشهر في اعتقال الفتيات التي ظهرت وضابط شرطة ملثم يسجلها ويعتقلها من داخل جامعة الأزهر في 30 ديسمبر 2013 خير دليل على جرائم القوى المعادية لثورة الشعب، وانقلاب 3 يوليو ومن أهم مظاهرها.



شكل (28): اعتقال الطالبة مروة فريد من داخل جامعة الأزهر - المصدر: شبكة النبا المعلوماتية (2017)

الخاتمة

و بعد هذه اللمحات السريعة في المقارنة نرى أنَّ هذه الدراسة الموجزة تتكامل مع الدراسات الأخرى التي صارت في هذا الاتجاه البحثي الهادف إلى إحداث وعي بين مسارين لا يزالان يعتلجان من أجل كسب الانحياز الشعبي، وستجد في الحوارات المختلفة حرصاً من القوى المعادية للثورة على تجنب عملية المقارنة الموضوعية لكونها كاشفة للمسارين مما يتيح الفرصة للمجتمع على استبانة الطريق بشكل أفضل، وفي المقابل لا تجد حرصاً من أنصار المسار الثوري على إظهار هذه المقارنة لأسباب لا نعلمها، والناظر لعملية الصراع بين المسارين يجد أنَّ هناك بعض النقاط التي يحرزها الاتجاه الثوري وإنْ بدت بطيئة وغير بارزة إلا أنَّها مقلقة للقوى الانقلابية والقوى الإقليمية الداعمة لها، فكلَّ يوم تنتقل قطاعات شعبية، ومجموعات نخبوية إلى صفوف الساخطين على الانقلاب، وهو أمر يزداد يوماً بعد يوم بشكل مطرد و يؤدي لتوسع النظام في القمع والملاحقة، وليس أدل على ذلك من تشظي⁹ ما عُرِفَ بجهة الإنقاذ بعد أن وفُرت الغطاء السياسي للانقلاب، ثم تبخرها سياسياً بعد ذلك، بينما يزداد النظام بطشاً وضراوة وتنكيلاً بخصومه وشكاً وتربصاً بكثير من أنصاره، ومن خلال هذه المعطيات لا يستطيع المراقبون أن يصدقوا دعاية الانقلابيين بأنَّ الأمر قد استتب لهم واستقر؛ وذلك لكون الحياة في مصر لم تعد إلى حالتها الطبيعية في أي مجال حتى وصلت إلى ما يشبه الانقلابات الناعمة من الجنرال على كل من قدم له مساعدة أساسية في انقلاب 2013، والسبب الآخر أن الثورة لم تحقق أيّاً من أهدافها كما أن مقارنات الناس بين السَّنة العابرة التي حكم فيها الرئيس مرسي والسنوات التي حكم فيها السيسي ظهرت بقوة، ولا نستطيع التنبؤ بمآلات أي من المسارين خلال زمن محدد بسبب حالة الغموض في الموقف الإقليمي والدولي، والنفق المسدود للحياة السياسية

9 تشظي: انشقاق

والاجتماعية في مصر فضلاً عن انعدام حرية البحث الميداني وإخفاء كثير من المعلومات وإن كان من المجزوم به هو انتصار مسار التغيير في النهاية لكونه ضرورة اجتماعية وحاجة طبيعية من حاجات الشعب المصري. ولا يمنع ربط مآلات التطور لكلا المسارين بناءً على معطيات متعددة منها ما يتعلق بما رصدته الدراسات الاستشرافية التي أشرنا إليها في 2009 و2011 وهذه الدراسة التي اختبرت صحة هذه التنبؤات من خلال مسح الواقع في نماذج قليلة ولكنها كاشفة وبالإضافة إلى ذلك فإن مصير تفوق أحد المسارين يتعلق بتفاعل الحياة السياسية والاجتماعية مع الاقتصاد في الداخل المصري، ومدى تطور هذا التفاعل سلباً أو إيجاباً لصالح أحدهما مثل:

1. تطورات الموقف الإقليمي والدولي.
2. انتشار الوعي في أوساط الشباب خاصة والمجتمع المصري عامة.
3. ظهور مبادرات شبابية أو سياسية جامعة.
4. تأكل المدى الزمني لنظام 3 يوليو وتأكل النخبة السياسية والإعلامية والبحث عن معادلة جديدة.
5. نضوب الدعم المالي لرعاة انقلاب 3 يوليو.

وفي ختام هذه الدراسة يهيب الفريق العلمي بالقائمين على المركز بإخراج هذه الدراسة للقراء والباحثين لتسهم في إحداث الوعي الجمعي للجمهور العربي، وبناء الضمير العام للمجتمع على أساس من المعرفة والتجربة ومغالبة محاولات طمس الصفحات المشرقة في ثورات الربيع العربي.

وبعد قراءة هذه الدراسة يترسخ في العقل والوجدان أن الثورة التي تتأجج كل يوم تحت رماد وركام المسار القديم - الذي يعيشه المصريون اليوم- لم تُطوَّ صفحتها ببيان 3 يوليو 2013؛ بل إنها ما فتئت تحشد وتتعبأ وتتقدم وتكسب العقول والقلوب على حساب الانقلاب الذي ينكشف للعامة والخاصة، ويفقد شرائح من المناصرين له ليست بالقليلة.. وهذا القول مبني على دراسة مقارنة بين المسارين اتخذت من التحليل العلمي البسيط المبني على نتائج دراستين إحداهما قبل الثورة بعدة أشهر، والأخرى بعدها بعد أشهر كذلك... هذه الدراسة بمثابة وسيلة توضيحية؛ ليتمكن كل قارئ وباحث من رؤية الطريق والمآلات والاستفادة من التجربة المليئة بالنجاحات والإخفاقات؛ ليؤسس طوراً جديداً من أطوار التغيير الذي قد تسلكه ثورة 25 يناير مستقبلاً.

الفريق العلمي

25 يناير 2017م

المصادر والمراجع

- أحمد الزناتي. (2013). الفريق السيسي قبل 30 يونيو | الجيش لو نزل الشارع مصر هترجع 40 سنة للوراء. تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://bit.ly/2Lk82RI>
- أحمد، عادل. (2011). الاقتصاد المصري وثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 (الطبعة الأولى). القاهرة: دار ميريت
- الأسواني، علاء. (2012). هل أخطأت الثورة المصرية؟.. مقالات (الطبعة الثالثة). القاهرة: دار الشروق.
- الأشقر، جلبير. (2013). الشعب يريد... بحث جذري في الانتفاضة العربية (الطبعة الأولى). بيروت: دار الساقى
- إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تم الوصول إليه على الرابط: <http://www.capmas.gov.eg/>
- أمير الوفاء. (2016). السيسي - إيه يعنى جيل والا جيلين يتظلموا.. (بس مين اللى هيتظلم؟! البسطاء). تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=piGcp9StlYI>
- أمين، جلال. (2012). ماذا حدث للثورة المصرية؟ أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل (الطبعة الثالثة). القاهرة: دار الشروق
- الإيكونوميست. (2016). تقرير: خراب مصر. تم الوصول إليه على الرابط: <https://econ.st/2aUiWiD>
- بشارة، عزمي. (2016). ثورة مصر، الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- بشارة، عزمي. (2016). ثورة مصر، الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- البشري، طارق. (2012). من أوراق ثورة 25 يناير (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق
- بكري، مصطفى. (2011). الجيش والثورة.. قصة الأيام الأخيرة (الطبعة الأولى). القاهرة: دار أخبار اليوم
- بي بي سي. (2012). السعودية تستدعي سفيرها من القاهرة إثر الاحتجاجات ضد احتجاج محام مصري. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bbc.in/2BquDaN>
- بي بي سي. (2012). مجلس الشعب المصري 2012.. التشكيل والمهام. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bbc.in/2QRmIwX>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. (2018). معدل البطالة السنوي. تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://bit.ly/2GHeZNL>
- الجهاز المركزي للمحاسبات. (2016). دراسة عن تحليل تكاليف الفساد بالتطبيق على بعض القطاعات في مصر. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/xPGWUJ>، والرابط: <https://bit.ly/2rGngYc>

جريدة الأهرام. (2012). نص الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2Lb6AmZ>

جريدة الشعب. (2017). محمد محمود.. دماء جفت وأعْيِنَ فُقِّعت وأرواح زُهِقت وحق ضائع. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/ynKjBt>

الحبيب، سهيل. (2014). المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

حرب، علي. (2012). ثورات القوة الناعمة في العالم العربي.. من المنظومة إلى الشبكة (الطبعة الثانية). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون

حسن، عمار. (2012). التغيير الآمن مسارات المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق

حسن، عمار. (2012). الطريق إلى الثورة.. التبشير والنبوءة.. الانطلاق والتعثر (الطبعة الأولى). القاهرة: دار ميريت

الحفناوي، سمير. (2011). ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية.. الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم.. دراسة تحليلية وثائقية لأهم آراء ساسة الغرب وتعليقات الصحف الغربية عن الثورة المصرية (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة جزيرة الورد

درة، أسامة. (2011). من الإخوان.. إلى ميدان التحرير (الطبعة الأولى). القاهرة: دار المصري للنشر والتوزيع
الرشيدي، محمود. (2012). الإنترنت & facebook.. ثورة 25 يناير نموذجا (الطبعة الأولى). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

زايد، أحمد عبد الله، وآخرون. (2009). الأطر الأخلاقية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم.. دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد. وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/qsvcEu>

زيدان، يوسف. (2013). فقه الثورة (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق

سراج، نادر. (2014). مصر الثورة وشعارات شبابها.. دراسة لسانية في عفوية التعبير (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سلامة، محمد يسري. (2014). يوميات إجهاد الثورة.. مقالات (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق

سليم، ياسر وآخرون. (بدون تاريخ). مجزرة رابعة بين الرواية والتوثيق، بدون ناشر.

سويس إنفو. (2011). التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2uok2Kr>

شبكة النباء المعلوماتية. (2017). مصر وحقوق الانسان: هل تؤدي الانتهاكات المستمرة الى العزلة مع الغرب؟. تم الوصول إليه على الرابط: <https://annabaa.org/arabic/rights/12609>

- الشرقاوي، باكينام وآخرون. (2012). الثورة المصرية - الدوافع والاتجاهات والتحديات (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- شعبان، أحمد. (2011). صراع الطبقات في مصر المعاصرة.. مقدمات ثورة 25 يناير 2011 (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة جزيرة الورد
- الشوباشي، شريف. (2011). مستقبل مصر بعد الثورة (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة مدبولي
- طرابلسي، فواز. (2014). ثورات بلا ثوار (الطبعة الأولى). بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر
- عادل، سيد، والزمي، محمد. (2011). الثورية.. دفتر حضور وانصراف الثوار (الطبعة الأولى). القاهرة: دار المصري للنشر والتوزيع
- عبد الفتاح، أحمد. (2013). النخبة والثورة.. الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار العين للنشر
- عبد المجيد، وحيد وآخرون. (2013). غواية السلطة ووهم التمكين (الطبعة الأولى). دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث
- عربي 21. (2015). مختبر صوتي عالمي يحلل تسريب مكتب السيسي ويؤكد صحته. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/e2hfQU>
- علام، محمد. (2012). إسقاط نظام مايو 1971 والمشروع الأمريكي الصهيوني.. ثورة 25 يناير.. الثورة مستمرة (الطبعة الأولى). القاهرة: دار العين للنشر
- العيسوي، إبراهيم. (2014). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية.. مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- غنيم، وائل. (2012). الثورة 2.0.. إذا الشعب يوماً أراد الحياة... (الطبعة الثالثة). القاهرة: دار الشروق
- فضل، بلال. (2014). جمهورية العبث (الطبعة الثانية). القاهرة: دار الشروق
- القاعود، حلمي. (2011). ثورة الورد والياسمين من سيدي بوزيد.. إلى ضفاف النيل (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة جزيرة الورد
- القديمي، نواف. (2012). يوميات الثورة من ميدان التحرير.. إلى سيدي بوزيد حتى ساحة التغيير (الطبعة الأولى). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر
- القرش، محمد فتحي (2012). ثورة 25 يناير.. المشروع المصري للنهضة (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة مدبولي
- قناة الجزيرة. (2014). هستيريا الإعلام المصري بسبب ضعف الإقبال على الانتخابات. تم الوصول إليه على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Jt_hnbGAg2o
- قناة الجزيرة. (2015). انتخابات مصر بلا ناخبين وأمن يحرس الفراغ. تم الوصول إليه بتاريخ (15 أغسطس 2018) على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=Uhlbtj0pTA>

قناة مصر العربية. (2014). زوجة معتقل: الضابط خير زوجي ما بين اغتصابي والاعتراف. تم الوصول إليه على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=1LHkW5UB29E>

لنش، مارك وآخرون. (2013). الثورة في العالم العربي.. تونس ومصر ونهاية عصر (الطبعة الأولى). القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع

مسلماني، مليحة. (2013). غرافيتي الثورة المصرية (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مصر 25. (2013). الخطاب الكامل للرئيس مرسي عشية انتهاء مهلة القوات المسلحة 2013 7 2. تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=j20WCMEppEM>

مصر العربية. (2016). في الجزء الثاني من حوار لـ مصر العربية أحمد سليمان: عارضة مرسي.. والزند ساند "تمرد" لإسقاطه. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/5qzkPE>

مصر لايف. (2016). فضيحة السيسي: احنا مش عايشين في دولة حقيقية.. دي شبه دولة! تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=6byISChIW28>

المصري اليوم. (2012). بالأسماء: إعلان تشكيل لجنة الـ«100» المكلفة بكتابة الدستور. تم الوصول إليه على الرابط: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/168145>

المصري اليوم. (2012). أبو الفتوح: «الإعلان المكمل» يَكْبَلُ صلاحيات الرئيس ويحوّله إلى «شبح». تم الوصول إليه على الرابط: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/188520>

المصريون. (2015). حالات حل البرلمان. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2utxWuU>

مطبوعات البنك المركزي المصري. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2bfhCoQ>

مطبوعات ووثائق البنك الدولي. تم الوصول إليه على الرابط: <http://www5.albankaldawli.org/pubsdocs/>

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا. (2016). تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. تم الوصول إليه على الرابط: <https://goo.gl/gbubke>

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بالتعاون مع جريدة المشهد. (2012). الألتراس.. ثورة جيل كتاب جديد. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2mllBok>

المهدي، محمد. (2011). عبقرية الثورة المصرية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق

النجار، زغلول. وأبو داود، السيد. (2012). ميدان التحرير التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل (الطبعة الأولى). الجيزة: دار نهضة مصر

النهار تي في. (2014). اخر النهار - صورة للرئيس السيسي مع مؤسس 6 ابريل احمد ماهر وعمرو سلامة. تم الوصول إليها بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط: <https://bit.ly/2QzIJSp>

هلال، علي الدين وآخرون. (2013). الصراع من أجل نظام سياسي جديد.. مصر ما بعد الثورة (الطبعة الأولى). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

- الهلباوي، كمال. (2013). رئيس انتقالي.. ثورة مستمرة (الطبعة الأولى). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ويكيبيديا. (2011). الإعلان الدستوري في مصر 2011. تم الوصول إليه بتاريخ 15 أغسطس 2018 على الرابط:
<https://goo.gl/YzVnq1>
- ويكيبيديا. (2012). بالأسماء الاستفتاء الدستوري المصري 2012. تم الوصول إليه على الرابط:
<https://bit.ly/2LkBxlu>
- ياسين، عبد القادر وآخرون. (2013). 25 يناير.. مباحث وشهادات (الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- ياسين، السيد. (2012). ثورة 25 يناير.. بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة (الطبعة الثانية). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- اليوم السابع. (2013). ننشر حيثيات حكم "الدستورية" بحل الجمعية التأسيسية للدستور.. بطلان قانون الجمعية التأسيسية ليست له صلة بإعداد الدستور.. وجميع مراحل إعداد مشروع الدستور تنفذها الجمعية التأسيسية وحدها بعد اختيارها. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2Nk7if3>
- يونس، شريف. (2012). مسارات الثورة.. رؤية تحليلية ديمقراطية جذرية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار العين للنشر
- يوتيوب. (2008). فيلم كش ملك Kesh Malk Promo . تم الوصول إليه على الرابط:
<https://bit.ly/2A3uI44>
- يوتيوب. (2011). مذبحه ماسيرو: الجيش المصرى يدهس الأقباط بمدرعاته. تم الوصول إليه على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=KJVxZOkD9CE>
- يوتيوب. (2012). جانب من الإعتصام امام السفارة السعودية في القاهرة. تم الوصول إليه على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=KJVxZOkD9CE>
- يوتيوب. (2014). السيسي: (هعمل شبكة طرق في خلال سنة تمسك مصر كدة.. انا بقول). تم الوصول إليه على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=YOslFMYRjXw&feature=youtu.be>
- يوتيوب. (2014). كلمة الفريق السيسي: (الجيش لو نزل الشارع اتكلم عن مصر كمان 30 40 سنة) 12 - 5- 2013. تم الوصول إليه على الرابط: <https://bit.ly/2SU9gFS>
- يوتيوب. (2016). بعد 7000 سنة السيسي يقول: (مصر مش دولة). تم الوصول إليه على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=DESrmYyeyZA>
- يوتيوب. (2017). شاهد الإعلام المصري وحديثه عن حادثه القطار في عهد مرسي والسيسي!!! تم الوصول إليه على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=EUeK1OQS-tI&feature=youtu.be>
- يوتيوب. (2016). مبادرة - السيسي: (صبح علي مصر بجنية هيبقي معانا 10 مليون جنية). تم الوصول إليه على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=xVUfi_Booak

قناة مكملين. (2018). شاهد ماذا قال الرئيس مرسي عن قرض صندوق النقد الدولي. تم الوصول إليه على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=j7PvqxIn5N8>

The Commonwealth. (2016). Global Youth Development Index and Report. London: The Commonwealth Secretariat. Retrieved from: <https://bit.ly/2dr01rz>

مُلَخَّص

يتخذ مُلَخَّص هذه الدراسة من الخط المنهجي المُقارن بين المسارين، مسار (الثورة / القوى المعادية لها) التي تطورت إلى انقلاب عسكري فيما بعد) اللَّذَيْن تجاذبا إرادة التغيير الأكبر في تاريخ مصر المعاصر، تلك الإرادة الشعبية التي انطلقت في الخامس والعشرين من يناير 2011م، وما زالت بين مدٍّ وجزر، وكبوة وانطلاق، ولكنها لمَّا تُحقّق أهدافها بعد.

والمقارنة هنا لا نعني بها طريقة المقابلة الثنائية بين المسارين؛ بل نطرح الموضوع أو الموقف أو الحدث ونتبعه من خلال ثلاثة عناصر: العنصر الضابط (قبل الثورة)؛ لنقارن على أساسه بين العنصرين الآخرين لكشف الحقيقة بأدوات الوصف التحليلي، والهدف من ذلك هو هدف معرفي؛ حيث يغيب عن قطاع كبير من الجماهير الكثير من الحقائق، فمصر تعيش منذ اندلاع الثورة وحتى كتابة هذه القراءة في غابة من الكذب والإفك والافتراء والتدليس والنفاق التي ترعاها مؤسسات ودول وأجهزة وتُنقّق عليها الملايين من الدولارات، وتُبرّم على ذمتها المئات من الصفقات والمساومات على حساب كرامة الناس وإرادتهم وتطلعاتهم المشروعة وحقوقهم الأساسية في الحياة.

ومما تهدف إليه هذه الدراسة هو إشاعة الوعي والمعرفة بحقائق الصراع بين الثورة والثورة المضادة بلغة مبنية على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالحالة المصرية قام بها مِتَخَصِّصون في مراكز علمية ودراسات ميدانية وخلاصات للمنظمات الدولية المُعْتَبَرة في الاقتصاد والسياسة وحقوق الإنسان وغيرها.. ولا تدّعي الدراسة أنَّها عالجت الأمثلة التي تعرّضت لها بتفصيل، بل أسهمت في مقارنة منهجية للمسارين، وهي ومضة في حلقة من حلقات الوعي والتنوير.

الفريق العلمي

Abstract

This study adopts a methodological approach that addresses two tracks comparatively, the revolution and its opposition (which later evolved into a military coup d'état). These two tracks competed with each other in a bid to seize the will of the people in order to bring about the greatest change in Egypt's modern history. This is the popular will that sprang on the 25th of January, 2011, and is still moving between ebb and flow and ups and downs. However, it has yet to achieve its goals.

A detailed comparison between the two tracks is not meant here. Rather, we will bring up a topic, situation, or incident and then examine it by investigating three elements. The first is the defining element (before the revolution), according to which we will compare the other two elements in order to reveal the truth using tools that approach the matter descriptively and analytically. In doing so, our goal is to ascertain the truth. Indeed, a large section of the public are unaware of many facts. Since the revolution's outbreak and till the moment of writing this text, Egypt has been living in a jungle of lies, fabrications, and hypocrisy nurtured by institutions and different countries, funded by millions of dollars, and being a basis of too many deals and bargains at the expense of people's dignity and their popular will, legitimate aspirations, and basic rights in life.

The study primarily aims at spreading awareness and knowledge about the facts of the conflict between the revolution and the counter-revolution. In doing so, we rely on figures and statistics related to the Egyptian case gathered by specialists in academic centers and field studies, and the conclusions of reputable international organizations in the areas of economics, politics, human rights, etc. The study does not claim it has tackled the examples under discussion in full detail. Rather, it has only contributed to conducting a methodological comparison between the two tracks. This is but a glimpse on the path of awareness and enlightenment.

The Academic Team

هذه الدراسة

تتخذ هذه الدراسة من الخط المنهجي المُقارن بين المسارين، مسار (الثورة / القوى المعادية لها) (التي تطورت إلى انقلاب عسكري فيما بعد) اللذين تجاذبا إرادة التغيير الأكبر في تاريخ مصر المعاصر، تلك الإرادة الشعبية التي انطلقت في الخامس والعشرين من يناير 2011م، وما زالت بين مدّ وجزر، وكبوة وانطلاق، ولكنها لمّا تُحقّق أهدافها بعد.

والمقارنة هنا لا نعني بها طريقة المقابلة الثنائية بين المسارين؛ بل نطرح الموضوع أو الموقف أو الحدث ونتبعه من خلال ثلاثة عناصر: العنصر الضابط (قبل الثورة)؛ لنقارن على أساسه بين العنصرين الآخرين لكشف الحقيقة بأدوات الوصف التحليلي، والهدف من ذلك هو هدف معرفي؛ حيث يغيب عن قطاع كبير من الجماهير الكثير من الحقائق، فمصر تعيش منذ اندلاع الثورة وحتى كتابة هذه الدراسة في غابة من الكذب والإفك والافتراء والتدليس والنفاق التي ترعاها مؤسسات ودول وأجهزة وتُنقّق عليها الملايين من الدولارات، وتُبرّم على ذمتها المئات من الصفقات والمساومات على حساب كرامة الناس وإرادتهم وتطلعاتهم المشروعة وحقوقهم الأساسية في الحياة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إشاعة الوعي والمعرفة بحقائق الصراع بين الثورة والثورة المضادة بلغة مبنية على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالحالة المصرية قام بها متخصصون في مراكز علمية ودراسات ميدانية وخلاصات للمنظمات الدولية المُعْتَبَرة في الاقتصاد والسياسة وحقوق الإنسان وغيرها.. ولا تدّعي الدراسة أنها عالجت الأمثلة التي تعرضت لها بتفصيل، بل أسهمت في مقارنة منهجية للمسارين، وهي ومضة في حلقة من حلقات الوعي والتنوير.



لندن - المملكة المتحدة

